الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: مالية ومحاسبية

تخصص: محاسبة

دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة
- دراسة حالة حول شركة سوف للدقيق -

إعداد الطالبات:

– اسماعيلية صوفيا

– بن نونة سلمى

تحت إشراف:

– د. تجاني محمد العيد

أعضاء لجنة التقييم

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
زين يونس	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
تجاني محمد العيد	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
ديدة كمال	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا

السنـة الجامعيـة: 2023/2022

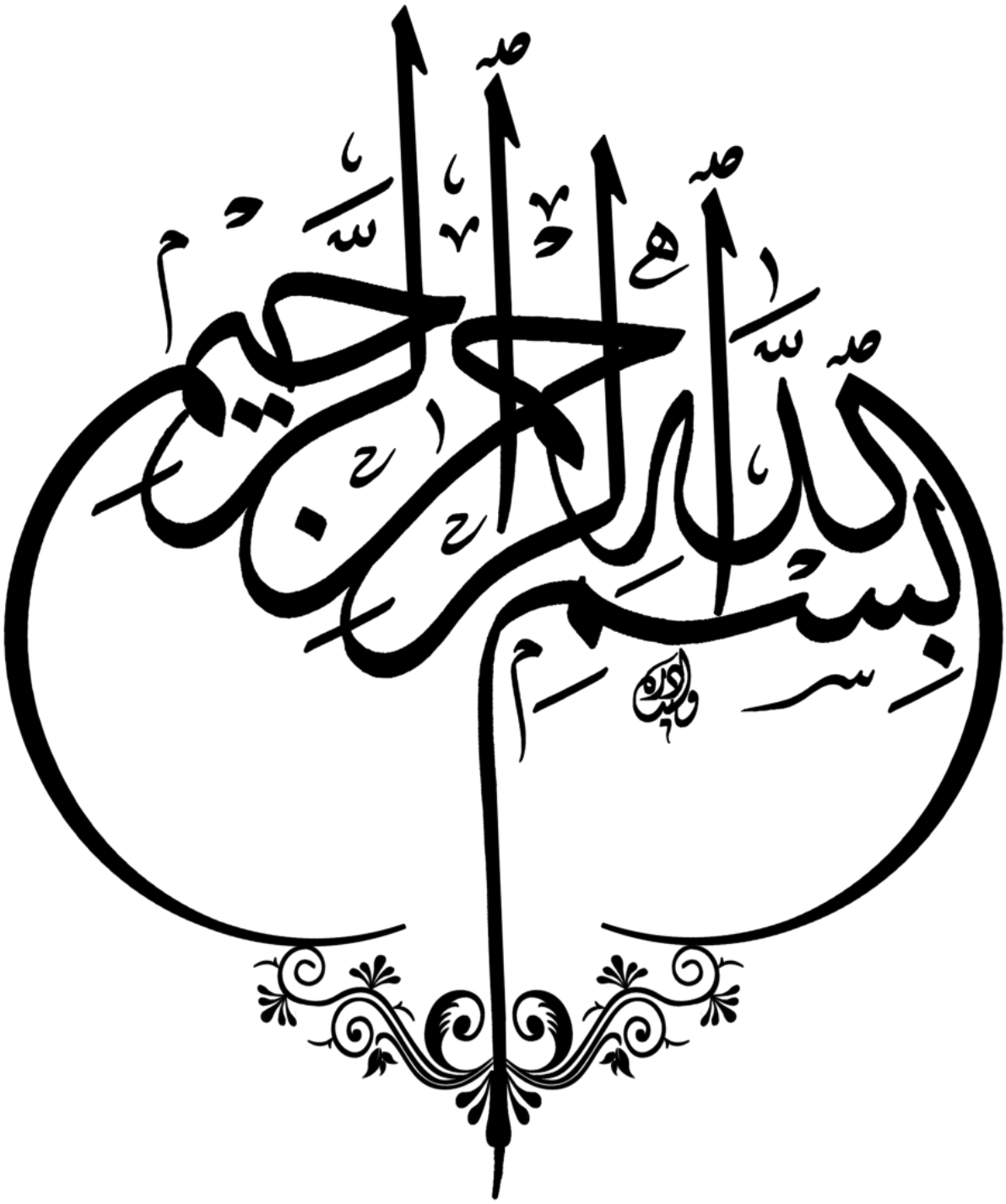
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـداء

إلى من رباني صغيرة، وأرشديني كبيرة.....إلى أعظم إنسان في الوجود أبي وإلى من حملتني وهن على وهن، إلى التي يعجز اللسان عن ذكر فضلها ويجف البحر عن خط جميلها أمي

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها إخوتي

إلى جميع أقاربي دون استثناء

إلى كل من عرفني من قريب أو بعيد

أهدي ثمرة جهدي .....مع تمنياتي أن ينال رضاهم

شكر وعرفان

نحمد الله ونشكره الذي وفقني في انجاز هذا العمل المتواضع الذي يمثل قطرة بحور العلم والمعرفة، وعرفنا بالجميل أتقدم بوافر الشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة سواء من قريب أو بعيد سواء بالكثير أو القليل، كما نوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى المؤطر الأستاذ "تجاني محمد العيد "

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي خلال سنة 2023، ولتحقيق ذلك فقد تم اعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري لكل من حوكمة الشركات والأداء المالي وما يتضمنهما، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة ميدانية من خلال تصميم استبيان تم توزيعه على موظفي مؤسسة سوف للدقيق بالوادي، وقد تضمنت الجوانب الرئيسية لمحاور البحث بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع المسؤولين للحصول على معلومات يمكن الاستعانة بها في هذه الدراسة.

ولقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ان الحوكمة تساهم بدرجة عالية في تحسين مؤشرات الأداء المالي بالمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الأداء المالي.

Summary

This study aims to know the role of corporate governance in improving financial performance during the year 2023، and to achieve this، we have relied on the descriptive approach to clarify the theoretical framework for each of corporate governance and financial performance and what it includes. It was distributed to the employees of the Souf Flour Corporation in Al-Wadi، and it included the main aspects of the research axes in addition to personal interviews with officials to obtain information that can be used in this study.

The study found a set of results، the most important of which is that governance contributes to a high degree in improving the financial performance indicators of the institution.

Keywords: corporate governance، financial performance.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتـوى	الصفحة
الشكر والتقدير	-
الاهداء	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الأشكال	V
فهرس الجداول	VI
فهرس الملاحق	VIII
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات	03
المطلب الأول: عموميات حول حوكمة الشركات	03
المطلب الثاني: معايير حول حوكمة الشركات	10
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي	13
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته	13
المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المالي	23
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	27
المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالحوكمة	27
المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة الأداء	31
المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	34
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: الجزء التطبيقي	
تمهيد	37
المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة	38
المطلب الأول: بطاقة فنية لمؤسسة سوف للدقيق	38
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوق للدقيق	38

المبحث الثاني: الطريقة وأدوات الدراسة	40
المطلب الأول: طريقة الدراسة	40
المطلب الثاني: أدوات جمع ومعالجة البيانات	42
المطلب الثالث: قياس صدق وثبات الاستبيان	46
المبحث الثالث: عرض وتحليل النتائج الوصفية للدراسة	48
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج خصائص عينة الدراسة	48
المطلب الثاني: التحليل الاحصائي الوصفي للاستبيان	52
المبحث الرابع: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة	64
المطلب الأول: تحليل النتائج من خلال T-test	64
المطلب الثاني: الارتباط بمعامل بيرسون	71
المطلب الثالث: تحليل الانحدار المتعدد	74
المطلب الرابع: نتائج الدراسة	77
خلاصة الفصل	79
الخاتمة	81
قائمة المصادر والمراجع	84
الملاحق	89

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	معايير منظمة التعاون الاقتصادي وتنمية	11
02-01	معايير حوكمة الشركات	13
03-01	دور مبادئ الحوكمة بالأداء المالي	23
01-02	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوق للدقيق	39
02-02	دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير الجنس	47
03-02	أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير العمر	48
04-02	دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي	49
05-02	أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	50
06-02	دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير المركز الوظيفي	51

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01-02	نتائج توزيع الاستبيان	41
02-02	يوضح متغيرات الدراسة	42
03-02	يوضح توزيع أسئلة فقرات كل محور	44
04-02	مقياس ليكارث الخماسي	44
05-02	يوضح قيمة r لحساب الصدق البنائي	46
06-02	يوضح قيمة ألفا كرو نباخ	46
07-02	يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الجنس	47
08-02	يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير العمر	48
09-02	يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير المستوى التعليمي	49
10-02	يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة	50
11-02	يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير المركز الوظيفي	51
12-02	يوضح المحك المعتمد في الدراسة	52
13-02	نتائج أراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق ألية مجلس الإدارة	53
14-02	نتائج أراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق ألية إدارة المخاطر	55
15-02	نتائج أراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق ألية المراجعة الداخلية	56
16-02	نتائج أراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق ألية المراجعة الخارجية	58
17-02	نتائج أراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق مبدأ ألية الخبير الإكتواري	59
18-02	نتائج أراء عينة الدراسة حول مستوى الأداء المالي	61
19-02	المتعلقة بمدى تطبيق ألية مجلس الإدارة البسيطة للعينة "T يوضح اختبار"	65
20-02	المتعلقة بمدى تطبيق ألية إدارة المخاطر البسيطة للعينة "T يوضح اختبار"	66
21-02	المتعلقة بمدى تطبيق ألية المراجعة الداخلية البسيطة للعينة "T يوضح اختبار"	67
22-02	المتعلقة بمدى تطبيق ألية المراجعة الخارجية البسيطة للعينة "T يوضح اختبار"	68
23-02	المتعلقة بمدى تطبيق ألية الخبير الإكتواري البسيطة للعينة "T يوضح اختبار"	69
24-02	المتعلقة بمستوى الأداء المالي البسيطة للعينة "T يوضح اختبار"	70
25-02	يوضح معامل الارتباط بين ألية مجلس الادارة والأداء المالي لشركة سوف للدقيق	71
26-02	يوضح معامل الارتباط بين ألية إدارة المخاطر والأداء المالي لشركة سوف للدقيق	72
27-02	يوضح معامل الارتباط بين ألية المراجعة الداخلية والأداء المالي لشركة سوف للدقيق	72
28-02	يوضح معامل الارتباط بين ألية المراجعة الخارجية والأداء المالي لشركة سوف للدقيق	73
29-02	يوضح معامل الارتباط بين ألية الخبير الإكتواري والأداء المالي لشركة سوف للدقيق	74

30-02	يوضح العلاقة بين أليات الحوكمة المؤسسية والأداء المالي في شركة سوف للدقي	75
31-02	يبين جودة توفيق النموذج	75
32-02	يوضح معنوية النموذج الكلي	75
33-02	يوضح المعنوية الجزئية لمعالم النموذج	76

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستمارة	89
01	مخرجات Spss	96

مقدمة عامة

مقدمــة

أصبحت الحوكمة "Corporate Governance" من الموضوعات الهامة في كافة الادارات والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة، خصوصاً بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي وقعت في الكثير من الشركات والمؤسسات العالمية، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997م، وأزمة شركة "Ernon"والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م، وكذلك أزمة شركة"Com World" الأمريكية للاتصالات عام 2002م.

وترجع هذه الانهيارات في معظمها إلى الفساد الاداري والمحاسبي، وافتقار ادارتها إلى الممارسة السليمة والرقابة ونقص الخبرة والمهارة، يضاف إلى ذلك نقص الشفافية وعدم تطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الافصاح والشفافية، ونتيجة إلى ذلك زاد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات لتحسين الأداء المالي لها، باعتبارهم عنصر يساعد في استقرار الأسواق وزيادة كفاءتها من خلال التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات، من أجل معالجة مختلف الاختلالات التي يمكن أن تحدث وتسبب الأزمات المالية،بحيث يعد الأداء المالي أحد أهم العوامل المحددة للوضعية المالية للمؤسسة والاقتصادية للدولة، إذ يستخدم كمقياس عام لمعرفة مدى سلامة الوضع المالي للشركة، ويساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية والمالية لتحقيق التنمية الاقتصادية وضمان الاستمرار والبقاء.

ومن خلال ذلك نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي؟

التساؤلات الفرعية:

1- ما المقصود بحوكمة الشركات؟ وماهي مبادئها؟

2- ما هو الأداء المالي؟ وماهية أهم مؤشراته؟

3- هل يمكن أن تساهم مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي؟

الفرضيات الجزئية:

1- تعتبر الحوكمة نظام يعمل على توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها وتطبيق معايير المسئولية والنزاهة والشفافية، أي تطبيق القوانين والإجراءات و المبادئ و الحفاظ على حقوق كل الأطراف وأصحاب المصالح فيها

2- الأداء المالي هو الدافع الأساسي لوجود أي شركة من عدمها ويعتبر العامل الأساسي في تحقيق هدفها و هو البقاء و الاستمرار وذلك بمراعاة وتطبيق مؤشراته

3- تعتبر الحوكمة داعما أساسيا وإطارا خصبا للنهوض بأداء المؤسسة بصفة عامة، وذلك من خلال الانعكاسات التي تخلفها مبادئها على تحسين الأداء المالي بصفة خاصة

أسباب اختيار الموضوع :

لقد وقع اختيار الموضوع لأسباب التالية :

***أسباب ذاتية:**

- علاقة الموضوع بالاختصاص
- الرغبة بدراسة هذا الموضوع والبحث فيه لتوضيح مفاهيمه وجميع جوانبه

***أسباب موضوعية:**

- محاولة تقديم إضافة إلى المكتبة الجامعية والبحث العلمي بهذا العمل واختصار بعض المراحل على الباحثين من بعدي.

أهمية البحث :

تستمد الأهمية من الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناولته لكونه موضوع يسمح بإبراز مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي في الشركات، بحيث أن تطبيق الحوكمة في المؤسسات يزيد من شفافية ومصداقية المعلومات المالية وتقليل الفساد المالي وتعزيز الثقة.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعريف بموضوع الحوكمة عموما وتوضيحه نظرا للأهمية الكبرى التي تكتسيها.
- والتعرف على الأداء المالي وأهم مؤشراته المالية،
- وإبراز دور وتأثير الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات وإيجاد العلاقة التي تربطهما
- معرفة المبادئ والخصائص والآليات التي من شأنها تساعد في تحسين الأداء المالي .

المنهج المتبع :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري الذي يهدف إلى معرفة الأداء المالي ومؤشراته ومفهوم الحوكمة ومساهمتها في تحسين أدائه، أما في الجزء التطبيقي في اتبعنا المنهج التحليلي من خلال الاستعانة بالاستبانة لعينة من الأفراد واستخدام البرنامج (spss) في تحليل النتائج.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية والحدود الزمنية

-الحدود المكانية: تمت الدراسة التطبيقية على مؤسسة سوف للدقيق _ الوادي

-الحدود الزمنية: دراسة وتحليل الفترة الزمنية التي تتمثل في 3 سنوات (2019- 2020-2021) لمؤسسة سوف لدقيق _ الوادي

هيكل الدراسة :

لتجسيد موضوع الدراسة والوصول إلى النتائج المنتظرة، تم اعتماد خطة تتضمن فصلين، فصل نظري وفصل خاص بالجانب التطبيقي، إضافة إلى المقدمة والخاتمة التي تتضمن بعض النتائج والتوصيات المتوصل إليها

الفصل الأول والمتمثل في الإطار النظري لمتغيرات الدراسة الحوكمة والأداء المالي، تم التطرق من خلاله في المبحث الأول إلى مفاهيم حوكمة الشركات، أهميتها، الخصائص والأهداف وكذلك المبادئ التي تقوم عليها ومعايير تطبيق حوكمة الشركات، أما المبحث الثاني فتم التطرق إلى الأداء المالي من خلال مفهومه ووأهميته والعوامل المؤثرة في الأداء المالي ودور مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي وأهم مؤشراته، وفي الأخير تم التطرق الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع.

الفصل الأول:

الإطار النظري لمتغيرات الدارسة (حوكمة الشركات، الأداء المالي)

تمهيد الفصل:

تبرز أهمية حوكمة الشركات بمدى تحقيق أهداف أصحاب المصالح، والحد من الفساد المالي والإداري بالاعتماد على المبادئ الأخلاقية والثقافية، ولأنها تزيد من مصداقية التقارير عن طريق عمليات التدقيق بجودة أعلى و أفضل من اجل تقديم المعلومات النهائية، وتعد حوكمة الشركات من أهم المبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لإدارة المؤسسات حاليا لما لها من مبادئ رشيدة تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الأطراف الفاعلة في المنظمات، ومن بين مبادئ حوكمة الشركات هو الإفصاح والشفافية والنزاهة، التي تتيح أعظم البيانات لفائدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على اتخاذ قراراتهم السليمة وتعمل حوكمة الشركات بشكل كبير على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل الشركة ودعم تنافسها بين الأسواق، وجذب المزيد من مصادر الأموال والسعي دائما وراء تحسين الأداء المالي، والقيام بدورها تجاه تنشيط حركة سوق الأوراق المالية.

- **المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات**
- **المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة**

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

تعتبر الحوكمة إحدى الموضوعات الهامة التي حظيت باهتمام كبير لدى معظم المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وتزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، إذ أصبحت من المواضيع البارزة التي تفرض نفسها على المؤسسة، فهناك سلسلة من الأحداث المتكررة التي تسببت في إفلاس العديد من الشركات الكبرى وحدوث أزمات مالية، مما دفع بالحكومات إلى دراسة أسباب هذه الانتكاسات، فكانت الحوكمة ثمرة لتلك الدراسات لمنع حدوث ذلك أو التقليل منها في أدنى المستويات.

المطلب الأول: عموميات حول حوكمة الشركات

أولا: مفهوم حوكمة الشركات

تشير معظم الأدبيات إلى عدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحليين، ويرجع ذلك إلى تداخل العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، لكن بعد العديد من المحاولات والمشاورات مع عدد من خبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين المهتمين بهذا الموضوع، تم إقترح مصطلح "حوكمة شركات" وفي هذا الصدد فقد عرفها البعض بأنّها:

أ- هي "الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة".

ب- كما يصف تقرير cadbury عام 1992م حوكمة الشركات في جملة صغيرة وبسيطة كما يلي: "حوكمة شركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب"

ت- كما أنّها قد تعتبر إطار يتضمن قواعد وممارسات سوق التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات وخاصة شركات الاكتتاب العام لقراراتها والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها، ومدى المساءلة التي يخضع لها مديري ورؤساء تلك الشركات وموظفيها والمعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين، وتتضمن أيضا موضوعات خاصة بقانون الشركات وقوانين الأوراق المالية وقواعد قيد الشركات بالبورصة .

ث- وأيضا قدمت منظمة التمويل الدولية (IFC) تعريفا للحوكمة "بأنّها نظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"، أي أن الحوكمة تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأهداف الأساسية التي تؤثر على الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد. [1]

[1] فاتح بالواضح، حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس،04.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد أوردت مفهوما للحوكمة على أنّها "مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة " أو هو "الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف على الأسلوب الناجح لممارسة السلطة التي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام الموارد وأصول الشركات والمؤسسات بكفاءة وفاعلية".

عرف معهد المراجعين الداخليين IIA الحوكمة بأنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من اجل توفير اشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المنشأة والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم المنشأة من خلال أداء حوكمة الشركات في المنشأة".

أما لجنة بازل فإنها تعرفها من منظور الصناعة المصرفية فتعرفها على أنها الطريقة التي تحكم بها أعمال وشؤون البنوك من قبل مجالس إدارتها والإدارة العليا، مما يؤثر على كيفية (وضع أهداف الشركة، تشغيل أعمال البنك على أساس يومي، الوفاء بالتزام المساءلة تجاه المساهمين ومراعاة مصالح أصحاب المصلحة الآخرين المعترف بهم، مواءمة أنشطة الشركات وسلوكها مع توقع أن تعمل البنوك بطريقة أمنة وسليمة، وبما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها، حماية مصالح المودعين).[1]

ومن خلال التعريفات السابقة التي وردت عن حوكمة الشركات يلاحظ ما يلي:

أ-أن حوكمة الشركات تمثل نظام محدد يستخدم لإدارة الشركات بصورة جيدة تخدم جميع الأطراف ذات المصلحة في الشركة

ب-أن الحوكمة هي نظام يعمل على توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها وتطبيق معايير المسؤولية والنزاهة والشفافية.

ت-أن الحوكمة هي مجموعة قوانين تستخدم لتوجيه مجلس الإدارة للقيام بعملية إشراف وحماية المصالح والحقوق للمساهمين[2]

ثانيا: أهمية حوكمة الشركات

بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها معظم دول العالم، و التي أدت إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح بها وبصفه خاصة المستثمرين الحاليين، لذا كان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج

[1] عبد العظيم بن محسن الحمدى، حوكمة الشركات، دار النشر والتوزيع الكتب الوطنية بصنعاء، 2020، ص07.

[2] محمد لفاتح محمود بشير المغربي، حوكمة الشركات، النشر والتوزيع الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، البحرين، 2020، ص09.

السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات لما لها من مزايا وايجابيات. لهذا يمكن حصر أهمية حوكمة الشركات في النقاط التالية:

أ- الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها و اعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات

ب- رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.[1]

ت- تعظيم قيمة أسهم لشركة وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع كمستثمر رئيسي...الخ

ث- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم الاستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرءا لحدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي

ج- الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة الشركة في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.

ح- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول.[2]

خ- وجود المراقبة المستقلة على المديرين والحاسبين وصولا إلى قوائم مالية على أسس ومبادئ محاسبية عالية الجودة.

د- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية.[3]

أما من الناحية القانونية يهتم القانونيون بحوكمة المؤسسات لأنها تعمل على ضمان حقوق الأطراف المختلفة بالمؤسسة، إذ تضم هذه الأطراف: المساهمين، مجلس الإدارة، أصحاب المصالح...، ولذا فالتشريعات المنظمة لعمل المؤسسات تعد العمود الفقري لأطر وآليات حوكمة المؤسسات، حيث تنظم القوانين القرارات بشكل دقيق ومحدد العلاقة بين الأطراف المعيية في المؤسسة و في الاقتصاد ككل، حيث تتداخل مبادئ الحوكمة بعدد من القوانين مثل: قانون الشركات، المنافسة، الضرائب ...[4]

---

[1] محمد لفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] بوزوينة هجيرة، اثر الاليات المحاسبية لحوكمة الشركات على الرفع من جودة المعلومات المالية وكفاءة الأسواق المالية، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث، العدد الثاني عشر، ص217.

[3] غضبان حسام الدين، مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص20.

[4] عباس عبد المحسن رضي، حاكمية الشركات، w.muflechakel.com/UN%2TO%0o/ulf2forum.ppt، تم الاطلاع عليه يوم 2023/03/05، 15:07.

ثالثا: خصائص حوكمة الشركات :

كما ذكر "جون كولي" في كتابه حوكمة الشركات أن نموذج حوكمة الشركات الناجح يجب أن يشمل الخصائص التالية:

أ- **الانضباط:** أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح

ب- **الشفافية:** أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث

ت- **الاستقلالية:** أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل

ث- **المساءلة:** أي إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية.[1]

ج- **إدارة المخاطر:** أي وضع نظام لإدارة المخاطر و الافصاح عنها وتوصيلها لأصحاب المصلحة.[2]

ح- **العدالة:** أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات لأصحاب المصلحة في الشركة.

المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد[3]

وأيضا يجب أن يشمل أن يكون:

- مجلس إدارة قوي وفعال ينفذ مسؤولياته بكفاءة وفاعلية .
- رئيس تنفيذي مؤهل يتم اختياره من قبل مجلس الإدارة ويتم إعطاؤه السلطات و الصلاحيات لإدارة أعمال الشركة.
- نموذج عمل جيد يتم اختياره من قبل رئيس التنفيذي وفريق الإدارة، وكذلك ضمن نصيحة مجلس الإدارة وموافقته .
- إفصاح كافي وملائم عن أداء الشركة للمساهمين و المجتمع المالي .[4]

رابعا: أهداف حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات مهمة في إرساء الأساس للعلاقة بين المديرين ومجلس الإدارة والمساهمين التي توضح حقوق والتزامات كل طرف لاستخدام الموارد والفرص المتاحة بكفاءة، علاوة على ذلك، ستجذب حوكمة الشركات

[1] صلاح حسن، البنوك و المصارف ومنظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص32.

[2] مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة، اثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 09، 2013، ص43

[3] بوزوينة هجيرة، درواسي مسعود، اثر الاليات المحاسبية لحوكمة الشركات على الرفع من جودة المعلومات المالية وكفاءة الأسواق المالية، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد 12، ص217

[4] عبد العظيم بن محسن الحمدي، حوكمة الشركات، ط1، دار الكتب الوطنية للنشر و التوزيع، 2020، ص 19.

الفعالة قاعدة عريضة من المستثمرين لتمويل التوسع في المشاريع حيث إن اعتماد حوكمة الشركات يزيد من ثقة المستثمرين لأن هذه القواعد تضمن حماية حقوقهم[1] ومن أهدافها ما يلي:

-تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الايجابي عنها؛

-تحسين عملية صنع القرار في الشركات، بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعيات العامة؛

-تحسين خاصية مصداقية البيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود؛

-إدخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار؛

-تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات؛

-زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي وجذب الاستثمارات ورؤوس أموال أخرى؛

-إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة؛

-زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة والاستقرار العاملين. [2]

-العمل على دفع الضرر وتجنب المخاطر ومعالجة ما يحدث من مخاطر مادية أو معنوية

-الرقابة على الأداء بأساليب علمية[3]

-حماية المساهمين بصفة عامة وتعظيم عائدهم وذلك بتبني معايير الشفافية في التعامل معهم لمنع حدوث الأزمات الاقتصادية

-ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة من خلال تكامل نظم المحاسبة والمراجعة.

وكذلك فان من أهداف حوكمة الشركات إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين في القيام بدور المراقبين لأداء الشركة، وأيضا تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات ومنع حدوث انهيارات في الأجهزة المصرفية، أو أسواق المال المحلية والعالمية، التي تسعى إلى تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.[4]

---

[1] صحراوي جليلة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك، مذكرة مقدمة لنيا شهادة الدكتوراه، تخصص مالية وادارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، 2020، ص72

[2] محمد زرقون، جميلة العمري، دور المسؤولية الاجتماعية في تفعيل حوكمة المؤسسات، ضمن مؤتمر دولي حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة اليرموك،،2102الاردن

[3] محمد لفاتح محمود بشير المغربي، نفس الكرجع السابق،ص 16.

[4] خيرة الداوي، دور حوكمة الشركات في تحقيق كفاءة الأسواق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم، تخصص مالية الأسواق كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص07

خامسا: مبادئ حوكمة الشركات

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED في عام 1999خمسة مبادئ أساسية لحوكمة الشركات والتي تعني بتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق الحوكمة في الشركات العمومية أو الخاصة التي تكون أوراقها المالية متداولة أو غي متداولة في أسواق المال، وتعمد هذه المبادئ على التركيز على الجوانب التالية:

-الحفاظ على حقوق كل المساهمين: من خلال هذا المعيار يتم العمل على وضع إطار بإمكانه حماية وتسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم المتمثلة في نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

-التعامل بنفس القدر من المساواة بين جميع المتعاملين: من خلال هذا المعيار يتم العمل على توفير المعاملة العادلة لجميع حملة الأسهم حتى وإن كانوا ينتمون إلى الأقلية الذين يجب أن تعطى لهم نفس الحقوق مع باقي حملة الأسهم والمتعلقة بالدفاع على حقوقهم ومن ثم ضمان تحقيق المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة وكذا حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية والاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين[1].

-الحفاظ على حقوق أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة: من خلال هذا المعيار يتم الإقرار بحقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون أو الاتفاقيات المتبادلة، كما يتم تشجيع التعاون النشط بين الشركات وبين أصحاب المصالح بهدف خلق الثروة وفرص العمل والحفاظ على المشاريع، وتشمل حوكمة الشركات أيضا إلزامية احترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح والتعويض لهم من أي انتهاك لتلك الحقوق وكذا آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة. وتتم الإشارة من خلال أصحاب المصالح إلى البنوك والعاملين وحملة الأسهم والسندات والموردين والعملاء والدائنين...الخ. [2]

-الإفصاح والشفافية: يعد هذا المعيار من أهم أهداف حوكمة الشركات حيث أنها تعمل على ضمان الشفافية والإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كل البيانات والمعطيات المالية المتعلقة بالشركة، ويدرج مع هذه المعطيات الأداء والوضع المالي للشركة. ومن خلال الإفصاح عن المعلومات الهامة يتم التطرق إلى دور مراقب الحسابات وملكية النسبة العظمى من الأسهم والمتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل هذه

[1] عمر يوسف عبد الله الحياري، محمد مطر، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة و التمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص18.

[2] هوام جمعة، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البوقي، ص10.

المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب دون أي تأخير وأي تكلفة أو أقل تكلفة ممكنة[1].

-مسئوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

ولدعم نظام الحاكمية المؤسسية وضمان استقرار وكفاءة الأسواق المالية في أي بلد لابد من القيام ببعض الإجراءات منها على سبيل المثال وليس الحصر:

-وجود نظام فعال للتداول الإلكتروني.

-تطبيق نظم التسوية والمقاصة والحفظ المركزي آليا

-وجود قواعد فعالة للقيد في البورصة، بحيث تضمن عدم إدراج الشركات الخاسرة أو الصغيرة.

-وجود معايير محاسبة ومراجعة تتسق مع معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.

-إلزام الشركات بتقديم تقارير مالية مراجعة ومعتمدة من جهات محايدة بشكل منتظم وربع سنوي.

-إنشاء جمعية للمحاسبين والمراجعين القانونيين تكون تابعة لهيئة سوق المال تكلف بمراجعة التقارير المالية للشركات، على أن تتلقى أتعابها من هيئة سوق المال وترفع إليها نتائج أعمالها[2]

-توافر إطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسئوليات بين الهيئات المختلفة المسئولة عن الإشراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون حيث :

-يجب أن يتم تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي، ونزاهة السوق، والحوافز التي تخلقها للمشاركين بالسوق، والترويج لشفافية وكفاءة الأسواق؛

-يجب أن تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع مع قواعد القانون وشفافيته والإلزام بتطبيقه؛

-يجب أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسئوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور؛

[1] أحمد قايد نور الدين، مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية، المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات، العدد06، 2019، 77.

[2] نعيمة يحياوي، حكيمة بوسلمة،دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، مخبر مالية البنوك وادارة الأعمال،201باتنة،2، ص10

-يجب أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسئولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية.[1]

تعتبر هذه المبادئ مكملة للنصوص الواردة في القوانين المختلفة كقانون الشركات وقانون أسواق المال وغيرها، وهي تعبر عن التنظيم الجيد في إدارة الشركات وفقا للمعايير والأساليب العلمية التي تحقق التوازن في مختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة[2]

المطلب الثاني: معايير حول حوكمة الشركات

أولا: معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

يتم تطبيق الحوكمة وفق عدة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999علما بأنها أصدرت تعديلا لها عام 2004، تتمثل في:

-ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة

-حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة البيانات المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

-المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

-دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والزبائن.

-الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

[1] أحمد قايد نور الدين، نفس المرجع السابق، ص77

[2] كريم قوبة، الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ودورها في إدارة المخاطر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد04، العدد01، 2021، ص364

ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير[1].

-مسؤوليات مجلس الإدارة : وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

الشكل رقم 01-01: معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

المصدر: من إعداد الطلبة

ثانيا: معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية

وضعت لجنة بازل في العام 1999إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، تركز على النقاط التالية:

-قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.

-توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات .

-مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة[2].

-الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.

-تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

[1] محمد ياسين غادر،محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي "عولمة الإدارة في عصر المعرفة"، 15-17 ديسمبر، جامعة الجنان، طرابلس، لندن، 2012،ص20.

[2] حكيم بن جروة، عبلة مخرمش، الحوكمة في المؤسسات المصرفية محدداتها معاييرها وتطبيقها، ورقة بحثية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص537.

ثالثا: معايير مؤسسة التمويل الدولية

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي عام 2003 موجهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على اختلافها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

-الممارسات المقبولة للحكم الجيد.

-خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.

-إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.

-القيادة العليا[1].

رابعا: معايير الحوكمة للمؤسسات والإدارات العامة

يمكن اعتبار قواعد حوكمة المؤسسات العامة مكملة للقواعد والنصوص التي تحكم هذه الشركات في ظل القوانين واللوائح المنظمة لها. وقد تم الاقتداء بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لحوكمة الشركات المملوكة للدولة بوصفها مرجعا عند وضع مبادئ الحوكمة لشركات قطاع الأعمال العامة في اي دولة.

وتنقسم هذه المبادئ إلي ست مجموعات:

-التأكيد على وجود إطار تنظيمي وقانوني فعال للمؤسسات والإدارات العامة.

-اعتماد وحدات للمراجعة الداخلية.

-المعاملة المتساوية لحملة الأسهم (الملاك مساهمة الدولة أو الأفراد)

-العلاقات مع الأطراف ذات المصالح من خلال تفعيل وحدات للمراجعة الداخلية في كافة إدارات الدولة.

-الشفافية والإفصاح من خلال تفعيل عمل الأجهزة الرقابية (ديوان المحاسبة، مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي، وأي أجهزة رقابية أخرى)

-مسؤوليات مجالس إدارة المؤسسات العامة[2]

[1] بلال خلف السكارنة، أخلاقيات الأعمال، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص330.

[2] محمد ياسين غادر، مرجع سابق، ص22.

الشكل رقم 01-02: معايير حوكمة الشركات

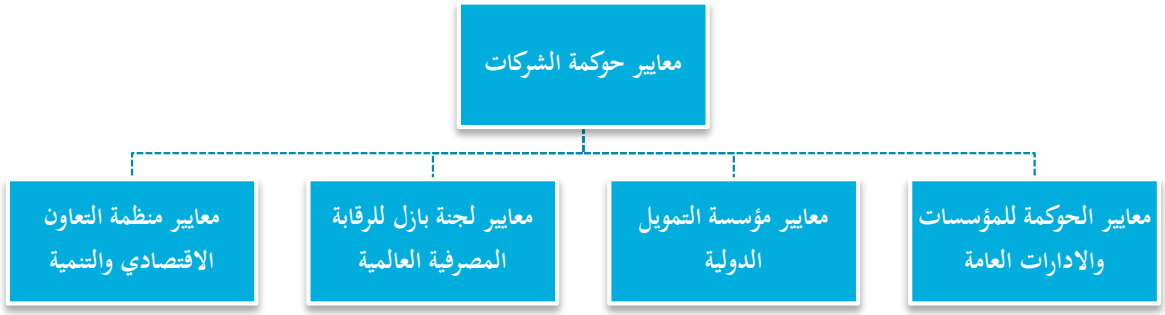

المصدر :من إعداد الطلبة

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

تسعى الإدارة المالية للشركات إلى تحقيق الأهداف المسطرة من خلال تعظيم قيمة الشركة وزيادة ثروة الملاك، ويظهر ذلك من خلال أدائها المالي، هذا الأخير يتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، والتي يجب على الشركة معرفتها ومدى تأثيرها على أدائها المالي، وفيما يلي سنقوم بالتطرق إلى هذه العوامل وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته

أولا: مفهوم الأداء المالي وأهميته

"يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسة، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة ال تمارسها المؤسسة، وتساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم "[1]

وهو وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة.

[1] حابي أحمد،زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، العدد02، ص05.

كما ينظر للأداء أيضا بأنه "مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسبابها وطرائق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية على وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين.[1]

ويعرف بأنه: " أداة لقياس مدى استخدام الأصول لتحقيق وتوليد الإيرادات، ويستخدم كمقياس عام لمعرفة سلامة الوضع المالي الكلي للشركة خلال فترة محددة [2]

وتكمن أهمية الأداء المالي في:

تبرز أهمية تقييم الأداء في المصارف التجارية من خلال ما أورده الباحثون ويمكن إجماله في الآتي:

- يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف، وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني و آليات تعزيزه .
- يساعد لاسيما على المستوى المالي في التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر فضلا عن مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمصرف باعتبار أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة المصرف الحالية والمحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار
- حث الإدارة على التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات
- معالجة أي خلل في عمل الإدارة بشكل سريع
- تبرير الحاجة إلى الموارد بناءا إلى أسس علمية وموضوعية
- تعزيز مبدأ المساءلة بالاستناد إلى أدلة موضوعية
- يساعد في الافصاح على درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف
- يعمل على ايجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في المصرف مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيه.
- يقدم ايضاحا للعاملين في كيفية أداء المهام الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه.[3]

[1] علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للطباعة والتوزيع، عمان، الاردن، ص75.

[2] مصطفى عبد الله أحمد القضاة، العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مقاسا بالعائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية للفترة 2005-2011، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الادارية، المجلد 23،العدد1،2015، ص06

[3] علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص76

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تواجه المؤسسة خلال القيام بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، ومن أهم العوامل المؤثرة مع الأداء المالي: [1]

أ- العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي.

يتأثر الأداء المالي بمجموعة من العوامل الخارجية التي لا يمكن لإدارة المشروع السيطرة عليها، من بين تلك العوامل التغيرات العلمية والتكنولوجية، السياسات المالية والاقتصادي للدولة،[2] فتشمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية،[3]

حيث تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن للإدارة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ومحاولة إعطاء خطط للتقليل من تأثيرها وتشمل هذه العوامل ما يلي:

ج- مخاطر للأزمات المالية؛

ح- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛

خ- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛

د- السياسات المالية والنقدية والاقتصادية ككل للدولة[4].

ويوجد هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي للشركة، يمكن توضيحها فيما يلي:

- **العوامل الاقتصادية** :تعتبر من بين أهم العوامل المؤثرة على الشركات وأدائها المالي، كون الشركات تنشط في بيئة اقتصادية توثر وتتأثر بها، حيث تعد هذه الأخيرة مصدر لمختلف الموارد التي تحتاجها الشركة والبيئة التي تقوم من خلالها بتوزيع منتجاتها وخدماتها، مما يجعلها من بين العوامل المؤثرة على أدائها المالي، ومن بين العوامل الاقتصادية نجد معدلات التضخم ومعدلات الفائدة تحرير الاقتصاد، وتعد هذه العوامل من المخاطر العامة التي لا يمكن لإدارة الشركة تحديدها أو التحكم بها، وبذلك فهي تؤثر على العوائد المتوقعة لها،

---

[1] عبد المليك مزهودة، المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهوما وقياسا، المؤتمر العلمي الدولي حول :الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات "، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،9/8 مارس، 2005،ص487.

[2] أحمد هاشم أحمد يوسف،العاوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين و اعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية، المجلة العربية للنشر العلمي، الاصدار السادس، العدد52،2023، ص70.

[3] محمد محمود الخطيب، الاداء المالي و اثره على عوائد اسهم الشركات المساهمة،دار المنهل للنشر و التوزيع، 2010، ص21.

[4] بن خروف جليلة،دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص78

- **العوامل السياسية والقانونية** : تتمثل هذه العوامل في جميع الأنظمة والقوانين التي تقوم عليها سياسة الدولة، وتشمل طبيعة النظام السياسي للدولة، واستراتيجياتها الاقتصادية، وكذا علاقاتها مع العالم الخارجي، بالإضافة إلى التشريعات والقوانين التي تعد متغيرات البيئة القانونية التي تؤثر على الأداء المالي؛
- **العوامل الثقافية والاجتماعية** :تعد من بين العوامل الخارجية المؤثرة على الشركات وأدائها المالي، ويظهر ذلك من خلال القيم والعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع الذي تنشط به الشركات، وتعد من بين أهم العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تأسيس أو إنشاء الشركة، كونها عوامل ترتبط وتؤثر بشكل كبير على سلوك العملاء والزبائن، مما يتطلب معرفة متطلبات واحتياجات هؤلاء الحالية والمستقبلية، من خلال قياس مدى رضا العملاء و ردود أفعالهم تجاه المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركة، وضرورة التفاعل مع هذه المتطلبات بالطريقة اللازمة قصد الحفاظ على المكانة في السوق.
- **العوامل البشرية:**

وهي مختلف القوى والمتغيرات التي تؤثر على استخدام المورد البشري في المؤسسة وتضم على الخصوص:

-التركيبة البشرية من حيث السن والجنس؛

-التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجيا المستخدمة؛

-مستوى تأهيل الأفراد؛

-الجو السائد بين العمال والعلاقة السائدة بين المشرفين والمنفذين[1]

ب- العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي

تتمثل العوامل الداخلية جميع المتغيرات والعناصر الداخلية التي يمكن للشركة التحكم بها، وتؤثر على أدائها المالي، وتمثل عناصر البيئة الداخلية التي يمكن توضيحها فيما يلي:

- **العوامل الإدارية والفنية** :تتمثل هذه العوامل في التخطيط والهيكل التنظيمي للشركة والمناخ التنظيمي لها، وتعد من العوامل الداخلية التي تؤثر على الشركة وأدائها المالي، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

✓ **التخطيط** :يعد وضع منهجية قيادية تمكن للشركة من بلوغ الأهداف المسطرة والمرجوة، وذلك عن طريق التخطيط الجيد على جميع المستويات، وإعداد إستراتيجية واضحة لجميع الجوانب المادية والبشرية فالأولى تكون عن طريق التخطيط الجيد من اجل الحصول على الموارد المالية اللازمة بأقل تكلفة، أما الثانية المتمثلة في إعداد إستراتيجية واضحة لجميع الجوانب المادية والبشرية فتكون عن طريق التسيير الجيد للعنصر البشري وتقييم الكفاءة

[1] نوي فطيمة الزهرة،أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016،ص 78

بإتباع سياسات المكافأة والتحفيز، الابتكار والإبداع، الولاء المؤسساتي، تحديد المهام، وضع برامج التكوين والتأهيل، وتؤثر الخطط التي تعدها الإدارة على العوائد المستقبلية التي يمكن أن تحققها الشركة، مما يستوجب وضع خطط تترجم الأهداف المسطرة. كما يجب أن تتبع عملية التخطيط بنظام الرقابة الداخلية الذي يعرف على انه مجموعة الإجراءات والوسائل المستعملة داخل الهيئات الإدارية، من اجل تحديد المهام وفصل المسؤوليات للتأكد من مدى احترام السياسة الإدارية المرسومة، ويظهر اثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي في الدور الذي يلعبه في اكتشاف النقائص والأخطاء والمخالفات، فهو يوفر نظام معلومات جيد وملائم لمستخدمي الإدارة من اجل مساعد م في اتخاذ القرارات المناسبة، وتتم عملية الرقابة الداخلية من خلال إتباع مجموعة من الإجراءات المتمثلة في[1]:

- **إعداد منهج** :أي تحديد المعايير التي يجب الاعتماد عليها والتي تكون حسب النشاط؛
- **الرقابة** :وذلك عن طريق المقارنة بين المعايير المعتمدة في مرحلة التخطيط ونتائج التنفيذ؛
- **الحكم** :أي تقييم الأداء من خلال تحديد الانحرافات والأسباب الداخلية والخارجية؛
- **العلاج** :من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص الانحرافات التي تم اكتشافها خلال العملية السابقة.

✓ **الهيكل التنظيمي** :يعرف على انه الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركة وأعمالها، ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعد في تنفيذ الخطط التي قامت بإعدادها بشكل جيد، عن طريق تحديد الأعمال التي ينبغي القيام بها لبلوغ الأهداف المسطرة؛

✓ **المناخ التنظيمي** :يتمثل في وضوح التنظيم والأسلوب المستخدم، في توجيه الأداء، وتنمية العنصر البشري من خلال العمل على إدراك هذا الأخير للمهام الموكلة له، بالإضافة إلى معرفة أهداف الشركة، وهذا ما يتطلب كفاءة إدارية فعالة في تسيير الموارد البشرية المتاحة، مع الأخذ بعين الاعتبار الوقت المناسب في اتخاذ القرارات وتنفيذها، ويساعد المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء وكفاءته من خلال إعطاء معلومات لمتخذي القرار لرسم صورة لأداء الشركة.

- **حجم الشركة** :يقصد بالحجم إجمالي موجودات الشركة، حيث نجد أن الشركات تصنف إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم، ويوجد عدة مقاييس لقياس حجم الشركة منها إجمالي القيمة الدفترية، إجمالي الأصول، إجمالي الودائع (بالنسبة للمؤسسات المصرفية)، إجمالي المبيعات، وذلك حسب طبيعة الشركة والقطاع الذي تنشط به. يعتبر حجم الشركة من بين العوامل المؤثرة على الشركة، إذ يمكن أن يشكل عائق لأدائها المالي باعتبار أن زيادة

[1] حمزة عصمان، اثر عوامل البيئة المالية على الأداء المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص16.

الحجم سوف يؤدي إلى تعقيد عمل الإدارة، وبالتالي عدم قدرتها على التحكم في تسيير موجوداتها مما قد ينعكس سلبا على أدائها المالي كما يمكن أيضا إن يؤدي ذلك إلى التأثير بشكل ايجابي على الشركة وأدائها المالي من خلال الاستفادة مما يسمى باقتصاديات الحجم[1]؛

- **العوامل التكنولوجية** :ونذكر منها المعارف العلمية، البحث العلمي، الابداعات التكنولوجية، تداول براءات الاختراع، وهذه العوامل قد تساعد بشكل كبير في تخفيض أو تضخيم حجم التكاليف، وتحديد نوعية المنتجات، وبالتالي تساهم في تعظيم تخفيض مستوى الاداء، وعليه يجب على المؤسسات مواكبة التطورات التكنولوجية،[2] وتعد التكنولوجيا مطلب أساسي للشركات لما توفره من أنظمة ومعلومات تساهم في استمرار وجود الشركة وتحسين أدائها، ويظهر ذلك من خلال الدور الذي تلعبه في:
  - تخفيض التكاليف؛
  - حماية المعلومات والبيانات؛
  - تنظيم العمليات الداخلية؛
  - التخطيط ووضع الاستراتيجيات؛
  - تعزيز القدرة التنافسية للشركة والحصة السوقية لها.

تعد العوامل التكنولوجية من بين العوامل المؤثرة على الشركة وأدائها المالي، نظرا للدور الذي تلعبه والأهمية التي تكتسيها في ظل التطور الاقتصادي والتكنولوجي، وعليه تعد عملية الإدارة الجيدة للعوامل التكنولوجية من بين أهم العوامل التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، ليس فقط في استخدامها للتسيير في الإدارة، بل يجب استخدامها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية المسطرة.

- **الهيكل المالي** :يقصد بالهيكل المالي تركيبة الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من اجل تمويل استثماراتها وتشمل الأموال الخاصة والاستدانة المالية المتمثلة في الموارد الدائمة للمؤسسة، ويعد أحد أكثر المفاهيم تعقيدا عند اتخاذ القرارات المالية والتي تؤثر على أداء الشركة[3]؛

[1] حمزة عصمان، نفس المرجع السابق، ص16

[2] مزهودة عبد المالك، الأداء بين الكفاءة و الفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001،ص94.

[3] حمزة عصمان، مرجع سابق، ص17

- **معدلات الفائدة:** قرار المفاضلة بين سعر الفائدة المحدد لعمليات الايداع والادخار او قرار الاستثمار بهذه الأموال سيعود عليه بعائد أكبر من سعر الفائدة فسيفضل الاستثمار وانعكاس الأمر برمته على نسبة السيولة، وكذلك عدم توظيف المؤسسات الحوكمية لفائضها النقدي في الاستثمار بالأدوات المالية (الأسهم) [1].

ثالثا: دور مبادئ الحوكمة على الأداء المالي

أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات يكون له تأثير ايجابي على أداء الشركات، ومن المؤكد أن كل الشركات و المؤسسات تسعى دائما إلى تحسين أدائها وتعظيم ربحيتها، وقد جاءت الحوكمة كي تحقق الإصلاح المالي و الاداري في الشركات سعيا منه نحو تعزيز التنمية المستدامة.[2]

أ- دور فعالية مجالس الإدارة بالأداء المالي في المؤسسات المالية

تكتسب مجالس الإدارة في البنوك والمؤسسات المالية أهمية كبيرة فهي تساهم في تحسين الأداء المالي وهذا من خلال ما يلي:

- **استغلال الموارد بكفاءة وفعالية:** تقوم مجالس الإدارة برسم الاستراتيجيات والأهداف والتأكد من قيام الإدارة بتنفيذ هذه الأهداف، كما يقوم بالتأكد من وجود نظام رقابة وتدقيق داخلي عالي الكفاءة يسمح له من مراقبة نشاطاته والعمل على تحسينها واستغلالها بطريقة رشيدة؛
- **تنفيذ العمليات بكفاءة** : تقوم مجالس الإدارة من التأكد من التزام عمليات المؤسسة بكافة القوانين السارية، والتأكد أن جميع الأنشطة تعمل طبقا لمتطلبات القوانين السارية بمصالح أطراف التعامل؛
- **فعالية اتخاذ القرارات:** حيث أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة يؤدي إلى رقابة فعالة من قبل مجالس الإدارة ويزيد من استقلاليته في اتخاذ القرارات مما يؤدي إلى فاعلية مجالس الإدارة في اتخاذ القرارات؛
- **تعزيز ثقة العملاء:** بحيث تعمل مجالس الادارة على إرضاء المساهمين وتشجيع ثقة المودعين والعملاء في نزاهة المعلومات، وإكساب المؤسسة سمعة جيدة من خلال تعزيز الشفافية والقابلية للمحاسبة داخل المؤسسة، وذلك بادراك ضرورية السرية التجارية وعدم استخدام ذلك كعذر بعدم الشفافية؛
- **التقليل من الانحرافات:** بحيث تقوم مجالس الادارة بوضع الأسس السلوكية والأخلاقية لكافة المتعاملين في البنك ووضع قواعد القيم والسلوك السليم، كما تقوم مجالس الإدارة بالتأكد من أن المؤسسة يدار بطريقة تراعي وتحترم سلوكيات وأخلاقيات المهنة؛

[1] هالة عبد الهادي يحي، سعدي صالح العلي، الاء حميد صالح، التأثير الوسيط لربحية السهم بين العوامل المؤثرة والأداء المالي، مجلة الريادة والأعمال، العدد02، 2021، ص111.

[2] احمد يوسف السعيدي، مراد مسعود سعداوي، نجلاء عبد المنعم، دور مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد14، العدد01، 2021، ص65

- **التقليل من الفساد** :بحيث تكون مجالس الإدارة نشيطة في مساءلة إدارة المؤسسة والاعتراض عن أي إهمال أو فساد يمس بسمعة البنك أو يمحق إضرارا به[1].

ب- دور مبدأ أنظمة الافصاح والشفافية بالأداء المالي

تكتسب أنظمة الافصاح والشفافية في البنوك والمؤسسات المالية أهمية كبيرة فهي تساهم في تحسين الأداء المالي وذلك على النحو التالي:

- **الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة** :يسمح كل من الافصاح والشفافية بالسيطرة على الإنفاق والتحكم في التكاليف، الافصاح عن المعلومات في التقارير بصفة دورية يساعد على بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية ورشيدة، كما يسمح بتقييم أداء البنك وقدرة الإدارة على النهوض بمسؤولياتها والحكم على أدائها، والإفصاح عن هذه المعلومات بشفافية يؤدي إلى تحسن كبير في نمو البنك؛
- **فعالية اتخاذ القرار** :الافصاح عن المعلومات والبيانات يسمح لمستخدمي هذه المعلومات بترشيد قراراتهم الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات، غير انه اذا تم الافصاح عن المعلومات غير موثوقة وواضحة لمستخدمي المعلومات أدى ذلك إلى اتخذ قرارات غير رشيدة، كما يسمح الافصاح عن المعلومات بشفافية بتعزيز الرقابة الذاتية مما يؤدي الى ترشيد القرارات، ويسمح الافصاح عن التقارير المالية بشكل دوري بإظهار مختلف المؤشرات المالية التي توضح الوضع المالي للمؤسسة وتساهم بشكل كبير في ترشيد القرارات؛
- **تعزيز ثقة المتعاملين** :الافصاح عن المعلومات والبيانات في التقارير الدورية يسمح بجذب المستثمرين، فالمستثمر يسعى للحصول على معلومات خاصة تتعمق بالمؤسسة المستهدفة، فكلما أفصحت المؤسسة أكثر عما يجنيه من أموال وكيفية إنفاق موارده، زادت ثقة المستثمرين بالمعلومات المقدمة، بل وتزداد ثقة المستثمر في هذه المعلومات عندما تقدم التقارير المالية الخاصة بالبنك صورة واضحة وصريحة عن مقومات نموه؛
- **التقليل من المخاطر** :الافصاح عن معلومات وبيانات تعكس بمصداقية وبموضوعية وبصفة موثوقة العمليات والأحداث التي قامت بها المؤسسة، تمكن المستثمر من تحديد المخاطر التي تتضمنها استثماراتهم ومحاولة تجنبها او التقليل منيا، كما ان الافصاح عن مقومات نمو البنك بشفافية يسيل من عملية التحليل وتقييم الأداء، وبالتالي معرفة المخاطر المحدقة بالمؤسسة ومحاولة التقليل منيا، كما انو يسمح بالتقليل من درجة التقلب في الأسواق المالية[2].

[1] بوجنانة أنفال،بولعروق حكيمة، دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي في البنوك، مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020،ص55

[2] بوجنانة أنفال، بولعروق حكيمة، مرجع سابق، ص ص 56-57

ت– دور مبدأ أنظمة الرقابة والتدقيق بالأداء المالي

تكتسب أنظمة الرقابة والتدقيق في البنوك والمؤسسات المالية أهمية كبيرة، فهي تساهم في تحسين الأداء المالي وهذا من خلال ما يلي:

- **كفاءة وفعالية استغلال الموارد المتاحة** :يسمح التدقيق الداخلي بالتحقق من وجود حماية كافية لكافة أصول المنشاة من جميع أنواع الخسائر، وتسمح الرقابة الداخلية من توفير الحماية اللازمة لأصول المنشاة، كما يقوم المدقق الخارجي بالتأكد من ان المدراء الماليون التنفيذيون يساهمون باستغلال مواردها بكفاءة وفعالية، كما يقوم المدقق الداخلي من تحديد مدى موافقة أهداف وغايات المنشاة مع الأهداف الموضوعة من قبل مجلس الإدارة؛
- **تنفيذ العمليات بكفاءة** :يسمح التدقيق الداخلي باعتباره نشاط تقييمي بفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتحقيق أقصى كفاية منيا، كما تسمح الرقابة الداخلية بزيادة الكفاءة الإنتاجية، كما يقوم التدقيق الداخلي بتطبيق ومراجعة الرقابة المالية والرقابة عمى العمليات الأخرى والعمل عمى جعلها أكثر فاعلية وبتكلفة معقولة؛
- **اتخاذ القرارات بفعالية** :يسمح التدقيق الداخلي باعتباره نشاط استشاري بتزويد الإدارة بالتحليلات والدراسات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات بشكل مناسب، كما يسمح بدوره باتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات ورسم السياسة المستقبلية، كما يسمح التدقيق الخارجي بوضع القرارات الإدارية السليمة؛
- **منع الغش والاحتيال والتزوير** :يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم كفاءة وفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة دون الوقوع في الغش، وليس من مسؤولية المدقق الداخلي اكتشاف الغش ولكن عليه ان يكون لديه معرفة كافية بطرق واحتمالات الغش ويكون قادرا على تحديد أماكن حدوث الغش والاحتيال، كما تسمح الرقابة الداخلية بتوفير الدقة في البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها؛[1]
- **التقليل من المخاطر** :يسمح التدقيق الخارجي من تقييم المخاطر التي تتعرض ليا المنشاة محل التدقيق وردود فعل الإدارة اتجاهها، كما يسمح التدقيق الداخلي بتحديد مواطن الخطر عن طريق تحديد الأنشطة التي تتضمن مخاطر عالية وإعلام الإدارة عنها، وباعتباره نشاط تأكيدي يسمح التدقيق الداخلي من طمأنة الإدارة من أن المخاطر المرتبطة بالمنشاة يتم التعامل معها بشكل مناسب؛
- **التقليل من الانحرافات** :تسمح الرقابة الداخلية بإيجاد الانحرافات التي حدثت أثناء التنفيذ ومحاولة تصحيحها، كما يسمح التدقيق الداخلي باعتباره نشاط وقائي من تدقيق الأحداث والوقائع الماضية والاستفادة

[1] بوجنانة أنفال، بولعروق حكيمة، مرجع سابق، ص ص59-60

منها وتجنب الوقوع فيها، كونه أيضا يسمح بتحديد أسباب حدوث المشاكل التي تحدث في المنشاة واقتراح ما من شانه معالجته ومنع حدوث ذلك في المستقبل.

ث- دور مبدأ إدارة المخاطر بالأداء المالي

يسمح مبدأ إدارة المخاطر بتحسين الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال مساهمته أساسا في التقليل من المخاطر وذلك على النحو التالي:

- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة المالية وضمان حسن تحديدها وتبويبها لجهات الاختصاص؛
- مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر؛
- مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار؛
- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر لدى البنك واقتراح التعديلات عمى الأنظمة المختلفة وعملية تدفق العمليات؛
- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر في ربحية المؤسسات الاقتصادية والمالية من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر.

وبشكل عام يمكن إبراز دور ميكانيزمات الحوكمة على الأداء المالي في المؤسسات المالية والاقتصادية من خلال الشكل التالي[1]:

[1] المرجع نفسه، ص ص61-62

الشكل رقم 01-03: دور مبادئ الحوكمة بالأداء المالي

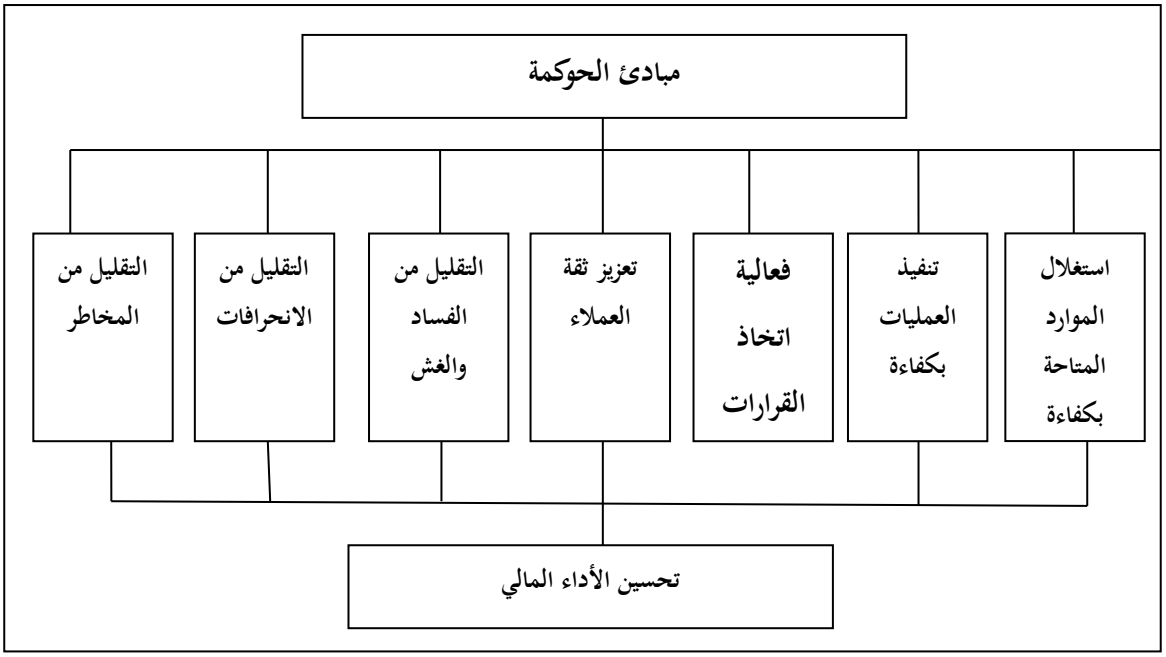

المصدر: بوجنانة أنفال، بولعروق حكيمة، مرجع سابق، ص62

المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المالي

أولا: مؤشرات الربحية:

تعرف الربحية على أنها قدرة الشركة على تحقيق مستوى معين من الدخل أو الإيرادات مقابل مستوى معين من النشاط. تقيس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة البنوك في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الموجودات وعلى حقوق المالكين (المساهمين)، حيث تمثل العائد على أموالهم المستثمرة في البنوك، ورغم تعدد المؤشرات التي تقيس الربحية، إلا أن أهمها نسبة العائد على حقوق الملكية، نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على الموارد، هامش الفائدة الصافي، هامش صافي الدخل، معل العائد على الودائع...

أ- نسبة العائد على الأصول : تشير هذه النسبة إلى الدخل المحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في الشركة، ويسمى أيضا بالعائد على الإستثمار. تعد من أكثر أساليب التحليل المالي استخداما وتحليل الربحية، تقيس مدى كفاءة إدارة البنوك وقدرته على تحقيق أرباح صافية من توظيف موجودات البنك في القروض والإستثمارات، تعبر عن قدرة البنك على استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية، وبالتالي جذب المساهمين، حيث يقيس الكفاءة في استخدام أصول البنك لجني الأرباح، ويستخدم لمقارنة استخدام أصول البنك لفترات معينة، وأيضا مقارنة استخدام هذه الأصول في البنك واستخدام البنوك الأخرى لأصولها في نفس الفترات، ومعرفة ما نتج من أرباح استثمار الأصول، يمكن حسابه كما يلي:

نسبة العائد إلى الأصول= صافي الربح /إجمالي الأصول

ب– نسبة العائد على حقوق الملكية :تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية،لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في الشركة،هو النسبة بين صافي الدخل وحقوق الملكية، يقيس إنتاجية حق الملكية فقط من رأس المال واحتياطات وأرباح غير موزعة، دون أخذ الودائع بعين الإعتبار وهذا ما يعاب عليه

ويمكن حسابه كما يلي:

نسبة العائد على حقوق الملكية= صافي الربح/حقوق الملكية

ت– نسبة العائد على الموارد : أو معدل العائد على الأموال المتاحة، تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة البنك على توليد العوائد من الموارد المالية المتاحة للبنك، حيث تمثل نسبة صافي الدخل إلى مجموع حقوق الملكية مع الودائع

ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي :

نسبة العائد على الموارد= صافي الربح/حقوق الملكية+ الودائع

ث– نسبة صافي هامش الفائدة :تستخدم هذه النسبة في تقييم قدرة البنك على إدارة مخاطر معدل الفائدة، حيث تقيس صافي العائد من الفائدة على الأصول المولدة للدخل، ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:[1]

نسبة صافي هامش الفائدة = دخل الفائدة– مصاريف الفائدة/الموجودات المولدة للدخل (الاستثمارات+القروض)

ثانيا: مؤشرات السيولة:

وتعني بالسيولة الموجودة بالمؤسسة تستطيع صرف التزاماتها في الأجل القصير، ومن بينها :

أ– **نسبة التداول:** وهي نسبة الموجودات المتداولة إلى الالتزامات المتداولة،وهي مقياس مبدئي لمقدرة المؤسسة على تسديد ديونها ;

[1]صحراوي جليلة، اثر تطبيق حوكمة الشركات على الاداء المالي في قطاع البنوك،أطروحة دكتوراه،تخصص مالية وادارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة بلحاج شعيب، تموشنت، 2020، ص114

ب- **نسبة السيولة السريعة:** وهي نسبة خصم المخزون السلعي من الموجودات المتداولة ثم قسمه الباقي على الالتزامات المتداولة .[1]

ت- **نسبة النقدية:** تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في اي وقت بالديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة النقدية: القيم الجاهزة/الديون قصيرة الأجل

إن الحصول على نسبة نقدية عالية يمثل مؤشر على احتفاظ المؤسسة بسيولة نقدية كبيرة حيث يؤدي ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير إلى تكدس أموال المؤسسة دون استخدامها، وبالتالي تحرم المؤسسة من فرصة استغلالها واستثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة.

ث- **رأس مال العامل:** يمثل رأس مال العامل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة لذلك فانه يعرف أيضا بصافي رأس مال العامل ويستخدم كمؤشر للحكم على قدرة المؤسسة على تغطية وتسديد التزاماتها المتداولة في الأجل القصير ويمكن حسابه من خلال الصيغة التالية:

صافي رأس المالي العامل= الأصول المتداولة- الخصوم المتداولة

فإذا كان صافي رأس مال العامل كبير فذلك مؤشر ايجابي على سيولة المؤسسة ويتأثر حجم هذا المؤشر كباقي النسب السابقة ببنود وتركيبة الأصول المتداولة و الخصوم وما يطرأ عليها من تغييرات وتأثيرات، ويقوم المحلل المالي بمقارنة صافي رأس مال العامل المتحقق خلال السنة الجارية مع ما تحقق خلال السنوات السابقة للحكم على هذا المؤشر، في حين أنه لا يمكن إجراء هذه المقارنة بين المؤسسات وذلك بسبب اختلاف أحجامها، أما إذا تعرض هذا المؤشر لتغيرات مهمة صعودا أو هبوطا توجب على المحلل المالي أن يجد أسباب ذلك التغير من خلال تحليل مفصل لبنود الأصول والخصوم المتداولة.[2]

ج- **الخزينة:** يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، وينشئ معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها[3].

---

[1] بن حمين بوجمعة، عبد القادر بحيح، مرجع سابق،ص362

[2] مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل و الاستشراف الاقتصادي، المجلد02، العدد1، 2021، ص 361

[3] عبد الوهاب بتقة، نور الدين عديلية، دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر،تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف، مسيلة،2017، ص52

ثالثا: مؤشر النمو والرفع المالي

أ- نسب النمو:

تقيس نسب النمو مدى التوسع والتقدم الذي تحققه المؤسسة على مر الزمن، فالنمو هدف مرغوب فيه إلى أنه يمكن من توسيع المؤسسة، تطوير منتجاتها، تحسين طرق إنتاجها، زيادة عدد الوظائف فيها أفقيا وعموديا مما يسمح بتدرج المدراء إلى الأعلى وخلق وظائف جديدة، وزيادة أرباحها مما يوفر دخل أكبر للعاملين في المؤسسة عن طريق المكافآت وزيادة الرواتب، وعائد أعلى للمساهمين.

ب- نسب الرفع المالي:

تقيس نسبة الرفع المالي مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، ويهتم الملاك و المقرضون بهذه المجموعة نظرا لان زيادة الاعتماد على أموال الاقتراض قد تؤدي إلى تحقيق المؤسسة لحجم كبير من الإيرادات، الا أنها في نفس الوقت تؤدي إلى زيادة درجة الخطر التي قد تتعرض له المؤسسة (عدم القدرة على الوفاء)، فهي النسب التي تقيس مدى مساهمة الملاك في الهيكل المالي بالمقارنة بالتمويل الذي مصدره القروض المختلفة.

ومن النسب التي تقيس الرفع المالي نجد:

- نسبة إجمالي الديوان إلى إجمالي الأصول= إجمالي الديون/ إجمالي الأصول
- نسبة التمويل قصير الأجل إلى إجمالي الديون = القروض القصيرة الأجل/ إجمالي القروض
- نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية= الخصوم المتداولة/حقوق الملكية
- نسبة إجمالي الديون إلى الموجودات = إجمالي الديون القصيرة والطويلة /الموجودات[1]

[1] محمد رحموني، عبد الرحيم شيحي، دور تبني معايير الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الخدمية، مذكرة ماستر، تخصص إدارة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2021، ص63

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تطرقت العديد من الدراسات في دول مختلفة لموضوع حوكمة الشركات وكيفية قياسها وعلاقتها بالأداء المالي، وقد تباينت نتائج هذه الدراسات حسب طبيعة نظام الحوكمة لكل دولة، وحسب الأداة المستعملة في القياس أو التحليل، ونظرا لأن المجال لا يتسع لذكر جميع هذه الدراسات سنقوم بتلخيص أهمها في مطلبين، المطلب الأول يضم الدراسات التي تمت في مختلف دول العالم، والمطلب الثاني يضم الدراسات التي تمت على مستوى الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول : الدراسات المتعلقة بالحوكمة

أولا:الدراسات الأجنبية

يتضمن هذا المطلب مجموعة من الدراسات السابقة التي تمكنا من الاطلاع عليها، والتي تناولت موضوع حوكمة الشركات وأثرها على الأداء على مستوى الدول العربية والأجنبية، وقد تنوعت هذه الدراسات واختلفت من حيث الحدود الزمانية والمكانية)شملت دول متقدمة ودول ناشئة(والأدوات المستعملة، ولكنها اتفقت من حيث هدف الدراسة، وسيم عرض هذه الدراسات تبعا لتسلسلها الزمني.

أ– دراسة (Lawrence D. Brown and Marcus L. Caylor 2004)بعنوان : "Corporate Governance and Firm Performanc

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي لعينة مكونة من 2327 شركة أمريكية مدرجة في الأسواق المالية، ولقياس الحوكمة تم بناء مؤشر (Gov-Score) مكون من 51 معيار من معاير الحوكمة ممثلة في 8 فئات، وهي المراجعة، مجلس الإدارة، القانون الداخلي، مستوى التعليم، تعويضات ومكافآت مجلس الإدارة تعويضات ومكافآت المدراء التنفيذيين، حقوق الملكية، الدراسات المتقدمة، أما أداء الشركة فتم قياسه من خلال العائد على حقوق الملكية، وهامش الربح، ومعدل نمو المبيعات، وQ توبين، والأرباح الموزعة للمساهمين ولاختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وأداءها تم استخدام معامل ارتباط بيرسون، كما تم ترتيب الشركات حسب المؤشر من الأفضل إلى الأقل حوكمة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وكل مقاييس الأداء المعتمدة، كما خلصت الدراسة كذلك إلى أن الشركات التي تتمتع بمستوى حوكمة أفضل نسبيا أكثر ربحية وأكثر قيمة وتدفع توزيعات أكثر للمساهمين من الشركات التي تتميز بمستوى حوكمة أقل.

ب–دراسة (Abu-Tapanjeh 2006عنوان:

"Good Corporate Governance Mechanism and Firms' Operating and Financial Performance: Insight from the Perspective of Jordanian Industrial Companies"

سعت هذه الدراسة لقياس حوكمة الشركات ولاختبار العلاقة بين آليات الحوكمة الجيدة للشركات وكل من الأداء التشغيلي والمالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بالأردن.ولمعالجة إشكالية الدراسة وتحقيق هدفها اعتمد الباحث على التقارير المالية السنوية لعينة من 39 شركة من الشركات الصناعية التي تمثل القطاع الاقتصادي الرئيسي في الأردن على مدى 12 سنة من 1992 إلى 2004، استخدم الباحث موصفات نموذج اثنين من أجل اختبار الفرضيات حيث استخدم اثنين من العوامل، أي الأداء التشغيلي الذي تم قياسه بنسبة صافي المبيعات إلى تكاليف التشغيل (ON/OC) والأداء المالي المقاس بنسب ربحية الأسهم الموزعة والمدفوعة فعلا للمساهمين (DIVPAY) في حين تم قياس مستوى حوكمة الشركات بنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، ونسبة التمثيل العائلي في الإدارة، واستقلالية رئيس لجنة التدقيق، وازدواجية دور المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، كما اخذ بعين الاعتبار بعض المتغيرات الضابطة والمفسرة كحجم الشركة ونسبة الديون إلى مجموع الأصول.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة المتمثلة في نسبة الأعضاء المستقلين وازدواجية دور المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة والأداء التشغيلي والمالي، بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذا الأخير ونسبة التمثيل العائلي في الإدارة؛
- قوة حوكمة الشركات لها تأثير إيجابي على الأداء التشغيلي وبالتالي ينعكس بشكل إيجابي على الأداء المالي

ت–دراسة (Zabri and al.، 2006) بعنوان:

ت–دراسة (Zabro and al. 2006) بعنوان: " Corporate Governance Practices and Firm Performance: Evidence from Top100 Public Listed Companies in Malaysia".

تركز هذه الدراسة على ممارسات حوكمة الشركات بين أفضل 100 شركة مدرجة في البورصة الماليزية للفترة الممتدة من 2008 إلى 2012، وتبحث في العلاقة بين ممارسات حوكمة هذه الشركات وأداءها المالي لنفس الفترة، وتم اختيار مؤشرين للحوكمة الشركات وهما حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإ درة ولاختبار العلاقة

بين حوكمة الشركات والأداء المالي تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي ومعامل الارتباط بيرسون، والذي بين بأن حجم المجلس له علاقة سلبية ضعيفة بشكل كبير مع العائد على الأصول، وليس له علاقة مع العائد على حقوق الملكية، كما أثبت كذلك عدم وجود علاقة بين استقلالية المجلس وأداء الشركة الذي تم قياسه بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

ث–دراسة (Ming-Cheg Wu and al. 2009) بعنوان: " The Effects of Corporate Governance on Firm Performance"

تمثل الغرض الرئيسي لهذه الدراسة في دراسة تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات، وشملت الدراسة كل الشركات المدرجة في سوق تايوان للأوراق المالية باستثناء المؤسسات المصرفية والتمويلية ومؤسسات التأمين خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2008 .

أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بعض آليات الحوكمة والمتمثلة في استقلالية مجلس الإدارة، نسبة الملكية من الداخل والأداء المالي للشركة. ومن ناحية أخرى بينت الدراسة وجود علاقة سلبية كبيرة بين بعض آليات الحوكمة الأخرى المتمثلة في حجم المجلس ازدواجية دور المدير التنفيذ الانحراف بين حق التصويت وحق التدفق النقدي والأداء المالي

ثانيا: الدراسات العربية

تعتبر الدراسات التي تناولت علاقة حوكمة الشركات بالأداء المالي نادرة جدا أو غير موجود على مستوى الاقتصاد الجزائري على حد علمنا، لكن وجدنا دراستين قريبة لهدا الموضوع حيث درست الأولى دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي بصفة عامة دون التخصص في الأداء المالي، بينما درست الثانية حوكمة الشركات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دون التخصص كذلك في الأداء المالي وندرجهما فيما يلي:

أ– دراسة مناد علي 2014 بعنوان " دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي دراسة قياسية حالة S.P.A الجزائر"

هدفت هذه الدراسة على توضيح العلاقة السببية التي تربط بين اثر تبني ممارسات حوكمة الشركات على الرفع من الأداء المؤسسي لشركات المساهمة العامة الجزائرية مع التركيز على طبيعة البيئة المؤسساتية ودورها في خلق مناخ ملائم للأعمال، كما تم دراسة معايير المسؤولية الاجتماعية كآلية لتجسيد أخلاقيات الأعمال وشملت الدراسة عينة مكونة من 120 شركة مساهمة تم قياس الحوكمة والأداء فيها من خلال استبيان تم اعدده لهذا الغرض، كما تم استخدام نموذج المعادلات الهيكلية. حيث اظهرت نتائج الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تساهم في رفع الأداء المؤسسي في حالة توفر نوعية مؤسساتية ملائمة للأعمال، وتبني الشركة للمسؤولية الاجتماعية

ب- دراسة سعود وسيلة 2016 بعنوان": حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سعت هذه الدراسة لتحديد مدى مساهمة حوكمة الشركات في تحسين الأداء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، باعتبارها إحدى الآليات والنظم التسييرية الجديدة التي أثبتت فعاليتها تجارب عالمية عديدة. وللوصول لهذا الهدف تم تناول الموضوع من الجانبين النظري والتطبيقي، حيث تناول الجانب الأول مختلف التوضيحات المتعلقة بكل من حوكمة الشركات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأداء المؤسسي، مع الإشارة إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في الاقتصاد بناءا على الإحصائيات الرسمية من قبل الجهات المختصة، أما الجانب التطبيقي فقد تم فيه تحليل نتائج 150مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في مختلف المجالات وفي كافة مناطق الجزائر بالتركيز على أصحاب هذه المؤسسات والإطارات العاملين فيه وقد توصلت الدراسة إلى أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤكد على أن تطبيق حوكمة الشركات فيها يعمل على تحسين الأداء بها على كافة المستويات سواء الفردي أو الكلي للمؤسسة مع وجود تقبل واضح لتبني هذا النظام، لكن يشترط توفر البيئة الملائمة لذلك وعلى رأسها التكوين

ت- دراسة عبد المطلب محمد مصلح السرطاوي 2015 بعنوان اثر" الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى تأثير حوكمة الشركات على أداء الشركات الخليجية المدرجة ومدى التفاوت بين هذه الشركات في تطبيقا، ولمعالجة هذه الإشكالية تم تحليل البيانات المالية المنشورة لـ 240شركة من شركات القطاع المالي (البنوك، الاستثمار، والتأمين) المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، وقد تم استخدم الانحدار المتعدد لتحديد اثر التغير في حوكمة الشركات المقاسة من خلال هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على كل من الأداء المالي والتشغيلي وأداء السهم

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى كاف من الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات بالرغم من التباين في مستوى تطبيقها بين القطاعات الثلاث حيث يوجد امتثال أفضل في قطاعي البنوك والاستثمار مقارنة بقطاع التأمين، وكذلك بينت الدراسة وجود اثر للالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على بعض مؤشرات الأداء.

ث- دراسة عيسى فلاح المناصر 2013 بعنوان"أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء الشركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على ش أداء شركات الخدمات المساهمة الأردنية، بالإضافة إلى الوقوف على مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات على طريق مقارنة إفصاحات شركات

الخدمات الواردة في التقارير السنوية وقد خلصت الدراسة أن إلى مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية قد احتلت المرتبة الأولى من حيث التطبيق بين مجموعات قواعد حوكمة الشركات تلاتها مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين ثم مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة بالمرتبة الثالثة نمابي ؛ جاءت مجموعة القواعد المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة بالمرتبة الأخيرة، كما بينت الدراسة كذلك ما أن نسبته% 85من شركات الخدمات المساهمة الأردنية تطبق قواعد حوكمة الشركات، في حين الاختبارات الإحصائية أثبتت عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات ككل على أي من مؤشرات الأداء شركات الخدمات المساهمة الأردنية إلا أن مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين تساهم وترتبط بمتغير العائد على الأصول(ROA) و العائد على السهم الواحدEP .

المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالأداء

أولا : الدراسات الأجنبية

أ– دراسة .Sami and al،2009 بعنوان:

"corporate governance and operating performance of Chinese listed firms"

تم في هذه الدراسة اختبار اثر آليات حوكمة الشركات على أداء وقيمة الشركات الصينية المدرجة في بورصة شنغهاي للفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 وقد تم قياس حوكمة الشركات من خلال هيكل الملكية (نسبة الأسهم المملوكة لأكبر مساهم، نسبة الملكية الأجنبية، نسبة ملكية الدولة)، وخصائص مجلس الإدارة (الفصل بين دور مجلس الإدارة، ودور المدير التنفيذي، نسبة الأعضاء المستقلين)، بينما تم قياس الأداء المالي من خلال العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، وقد أظهرت نتائج الدراسة:

- وجود اثر ايجابي لكل من تركيز الملكية واستقلالية مجلس الإدارة على أداء الشركة وقيمتها السوقية؛
- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين جودة حوكمة الشركة وكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين؛
- أن الزيادة في الملكية الأجنبية تؤدي إلى الزيادة في قيمة الشركة على عكس الزيادة في ملكية الدولة التي لها تأثير سلبي على قيمة الشركة وأدائها.

ب– دراسة (Al Mutairi and Hasan 2010)بعنوان:

"The Effect of Corporate Governance، Corporate Financing: Ownership Structure on Firm Performance Decision and A Stock Exchange " Panel Data Approach from Kuwait

تستكشف هذه الدراسة أثر كل من حوكمة الشركات وقرار التمويل وهيكل الملكية على أداء الشركات الكويتية المسجلة في سوق المال وذلك باستخدام نماذج انحدار بانل، ولمعالجة هذه الإشكالية تم تحليل البيانات المالية لعينة مكونة من 80 شركة كويتية مدرجة بسوق المال الكويتي، وذلك على مدى تسع سنوات أي من سنة 2000إلى،2009 كما اعتمد في قياس أداء الشركة على كل من العائد على الأصول وQ توبين، أما فيما يخص المتغيرات التفسيرية)المستقلة ف(هي هيكل الملكية) تركيز الملكية، هوية المساهمين،(والقرارات المالية، ومتغيرات ضابطة أخرى، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود ارتباط بين هيكل الملكية وأداء الشركة، في حين يوجد تأثير طفيف لم كي الحكومة على العائد على الأصول.

ث– دراسة (Al- Haddad and al. 2011) بعنوان :

"The Effect of Corporate Governance on the Performance of Jordanian Industrial Companies : An empirical study on Amman Stock Exchange"

سعت هذه الدراسة إلى إثبات أن لوجود حوكمة الشركات أو عدمها تأثير على مؤشرات الأداء في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ولتحقيق هذا الهدف استندت الدراسة إلى عينة مكونة من 44شركة صناعية تم اختيارها عشوائيا من مجتمع الدراسة المتكون من 96شركة وذلك خلال الفترة الممتدة من 2000إلى2007 وباستخدام نماذج انحدار بانل توصلت الدراسة لوجود علاقة إيجابية مباشرة بين مؤشرات الربحية (العائد على الأصول، العائد على السهم) وحوكمة الشركات، كما وجدت كذلك أن هناك علاقة ايجابية بين مقاييس السيولة ممثلة في ربحية السهم الواحد الموزعة فعلا وحوكمة الشركات، وعليه استنتج الباحثان بأن هناك علاقة إيجابية بين حوكمة الشركات والأداء المالي.

ثانيا: الدراسات العربية

أ– دراسة سمرود زبيدة .سحنون جمال الدين. 2013 بعنوان مدى تطبيق حوكمة الشركات ودورها في تحسين الأداء المالي باستعمال مؤشرات نسب السيولة– دراسة حالة مؤسسة سوكوتيد خلال الفترة (2017–2020–

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تطبيق حوكمة المؤسسات ودوره في تحسين على الأداء المالي للمؤسسة باستعمال مؤشرات نسب السيولة في ظل الجهود الرامية إلى تطوير تسيير المؤسسات الجزائرية، حيث تعد حوكمة الشركات من المبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لإدارة الشركة لما لها من مبادئ رشيدة و تعتمد على بيئة قانونية وتنظيمية تشمل الإفصاح والشفافية التي تعمل على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الشركة والسعي إلى تحسين الأداء المالي .وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسة سوكوتيد لم تؤثر على الأداء المالي بشكل عام، رغم أنه يوجد حرص كبير على تطبيقيها من طرف مجلس الإدارة، وذلك ما تبين لنا من خلال تطبيق مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة بدرجة عالية، إلى أن أداء المؤسسة كان منخفضا خلال الفترة (2019-2020 (التي طبقت فيها مبادئ الحوكمة في المؤسسة، وهذا قد يرجع إلى البيئة القانونية والطابع العمومي للمؤسسة والذي حد من تأثير مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة

ب- **دراسة أمال بلحمو، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول تدفقات الخزينة دراسة حالة مؤسسة الآجر–تقرت–ورقلة للفترة (2012–2010)، مذكرة ماستر أكاديمي في مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، الجزائر،2012/2013،**

تمحورت الإشكالية حول مدى مساهمة جدول التدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الآجر، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج التجريبي استنادا على دراسة حالة واعتمادها على جمع المعطيات المالية والمتمثلة في الميزانيات وجداول الحسابات وجدول تدفقات الخزينة، وقد تم التوصل للنتائج التالية:

- سجلت المؤسسة نتائج ايجابية خلال الفترة المدروسة وهذا ما جعلها متوازنة ماليا على المدى الطويل.
- تحقيق المؤسسة لخزينة موجبة على مستوى عمليات الاستغلال وبالتالي تحقيق خزينة موجبة و متوازنة تنعكس بالإيجاب على الأداء المالي للمؤسسة

ت– الدراسة : عادل عشي، 2002/2001، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس وتقييم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير جامعة محمد خضير–بسكرة.

هدفت هذه الدارسة تبيين أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدمها لتقييم الأنشطة التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية ومن أهم ما توصلت إليه الدارسة انه لا يمكن تقوم قائمة للتقييم الجيد للأداء إذا لم يحسن المسيرين اختيار وانتقاء المعايير ومؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة

ث- دراسة بن خروف جليلة 2009 بعنوان دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات دراسية حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHAZ

الدراسة رسالة الماجستير تطرق فيها الباحث إلى التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة وعميقة في مجالات عدة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، سياسية وتكنولوجية تنعكس بشكل أو بآخر على هذه الأخيرة وتجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بالمنافسة الشديدة ليس لتحقيق التقدم والازدهار،وإنما من اجل الحفاظ على بقائها في ظل كبر حجم المؤسسات ونشاطها وأعمالها الذي أدى الى ضرورة توفير معلومات دقيقة تفيد متخذي القرار في المؤسسة وفي الأخير توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج هي :

المعلومات المالية التي تقدم بها المؤسسات وضعها المالي وأدائها لإيصال المعلومات هي تقارير مالية أو قوائم مالية، حيث يجب أن تتصف بالملائمة والموثوقية حتى تستخدم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تعتبر الدراسة الحالية في مجملها امتداد للدراسات السابقة التي تناولت موضوع حوكمة الشركات، لكنها تتميز عنها من حيث أنها لم تقتصر على بحث الإطار لمفاهيمي الحوكمة وهو ما ركزت علية معظم الدراسات السابقة بل تعدت في نطاقها مجرد عرض المبادئ النظرية لنظم الحوكمة لتبحث بقدر من التعمق الآليات التي تلزم لتطبيق هذه النظم فتحولها من مجرد عبارات جامدة منصوص عليها في الدليل الاسترشادي لحوكمة الشركات إلى ممارسات فعلية تلزم لتطبيق تلك النظم.

وقد عالج الباحث في دراسته آليات أربع منها ثلاث من تلك المتعارف عليها وهي: تشكيلة مجلس الإدارة، وتشكيلة لجنة التدقيق، ولشفافية والإفصاح. وذلك بالإضافة إلى آلية رابعة هي إدارة المخاطر التي تعتبر الحدث من أركان الحوكمة التي نصت عليها آخر الإصدارات لمنظمة (OECD). ومن جانب آخر حرص الباحث أيضاً على استكشاف آراء مستخدمي التقارير المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالي، حول عنصر الموثوقية الذي يشكل ركيزة أساسية في عملية اتخاذ القرارات المالية ذات العلاقة بتلك الشركات التي يتخذها هؤلاء المستخدمين

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التعرض إليه في هذا الفصل تم التوصل إلى أن الأداء هو الطريقة التي تنجز بها الشركة أعمالها لتحقيق أهدافها وأن لتحسين الأداء بجميع جوانبه يكون بالاعتماد على مبادئ الحوكمة، لما لها من دور في رفع مستوى الأداء المالي، لأن هذا الأخير يمثل محور أساسيا وفعالا للنمو والاستمرارية فهو آلية تمكن من نجاح المؤسسة من تحقيق أهدافها المالية والتنافسية وذلك بهدف التقدم والبقاء، ويعكس مدى نجاحها أو فشلها وذلك لارتباطه بالجانب المالي .

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

تمهيد الفصل:

تهدف الشركة في إطار نشاطها الرئيسي إلى النمو والاستمرار في بيئة متغيرة نتيجة ديناميكية الأسواق التي تمد هذه المؤسسات بالمدخلات اللازمة أو من ناحية تغير استراتيجيات المؤسسات المنافسة بهدف السيطرة على الأسواق، لذلك تعمل الشركة على التكيف مع هده المتغيرات من خلال تحكمها في الأدوات اللازمة لمواكبة هده التطورات.

يعتبر التحليل المالي أحد الأدوات الرئيسية التي تعمل الشركة على التحكم فيها بغرض المحافظة على التوازنات المالية الرئيسية للشركة بهدف تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه (النمو والاستمرار).

نهدف في هذا الفصل إلى التطرق لأهم الأدوات المالية الضرورية لتشخيص الوضعية المالية للشركة، بغرض تشخيص نقاط القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من هاته المزايا في حالة كانت ميزة ايجابية للشركة، وتصحيح مكامن الضعف إن كانت الميزة سلبية.

وفي هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية :

- **المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة.**
- **المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية.**

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

من أجل تدعيم الجانب النظري للموضوع ومحاولة توضيحه أكثر، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية في شركة سوف للدقيق وذلك استنادا إلى المعلومات والبيانات المقدمة من الشركة محل الدراسة .

المطلب الأول: بطاقة فنية لمؤسسة سوق للدقيق

هي شركة ذات المسؤولية المحدودة تابعة للخواص جاءت تسميتها نسبة لتسمية المنطقة التي تقع فيها، وقد تم تأسيسها في 1999/12/21 بمساهمة ثلاثة شركاء،وتقع الشركة في الناحية الغربية من وادي سوف حيث يحدها من الشرق مؤسسة صناعة الشكولاطة سابقا وتحدها غربا حظائر ومباني للخواص أما شمالا فيحدها الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 03 والطريق الوطني رقم 16 ويحدها جنوبا مباني سكانية، تقدر مساحتها ب 9000 م مقسمة منها 600 م لممارسة العملية الإنتاجية و 480 م مخصصة لمخازن المواد منها 20 م للإدارة، تتكون المؤسسة من 35 عامل منهم 25 مؤمنين و 10 مؤقتين .

ويتمثل نشاط المؤسسة في عملتي الإنتاج والبيع لكل من الفرينة والسميد والنخالة و المسلات حيث تشتري المؤسسة احتياجاتها من المواد الأولية والمتمثلة في القمح بنوعية اللين والصلب من تعاونية الحبوب والخضر الجافة بأوماش ببسكرة حيث تستخدم من القمح الصلب 68% في إنتاج السميد، و 10 % في إنتاج المسلات، و18% في إنتاج النخالة الصفراء، و04 % فضلات .

أما المبيعات فهي تبيع كل منتوج في مواصفات وأوزان مختلفة، فالسميد يتفرع عن سميد ممتاز وآخر عادي وثالث رطب حيث تتم تعبة هذه المنتجات في أكياس مختلفة الأوزان وذلك تبعا لطبيعة الطلب، في حين تقوم المؤسسة بتوزيع منتجاتها عبر قنوات توزيع مختلفة .

* مؤسسة سرولكس لإنتاج العجائن .

* مؤسسة كيبا لإنتاج العجائن .

*تجدر الإشارة أن في إطار توسيع نشاط المؤسسة أنه يتم إنجاز ورشة لصناعة العجائن والكسكس قيد الإنجاز.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوف للدقيق

تتشكل هيكلة المؤسسة كالتالي :

1)**المدير** : وهو صاحب المؤسسة والمشرف عليها .

2)**المحاسب** : ويهتم بالأمور المالية كسعر المبيعات والأرباح وغيرها .

3)**رئيس مصلحة البيع** : تنحصر مهمته في التعامل مع الزبائن .

4)**رئيس الورشة** : نحصر عمله على تنظيم الإنتاج داخل الورشة .

5) **العمال** : يقومون بعملية الإنتاج داخل المؤسسة وينقسمون إلى فوجين الأول يعمل في ورشة إنتاج السميد والثاني في ورشة إنتاج العلاف.

الشكل رقم 02-01: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوق للدقيق

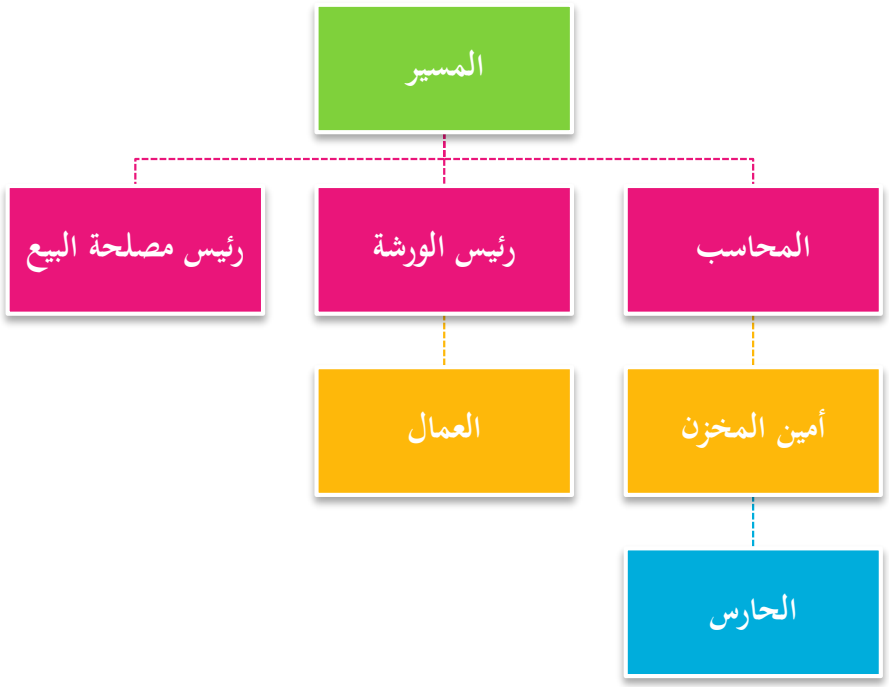

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق المؤسسة

المبحث الثاني: الطريقة وأدوات الدراسة

يتناول هذا المبحث الطريقة والأدوات المعتمدة لإنجاز هذه الدراسة، حيث تتضمن المنهجية التي اعتمدت في الدراسة ومجتمع الدراسة وعينتها، والأدوات المستخدمة وأساليب المعالجة الإحصائية للبيانات التي جمعت، واختبار صدق الأدوات وثباتها.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

الفرع الأول: المنهج المتبع في الدراسة

تعتمد أي دراسة على منهج يتبعه الباحث لمعالجة البيانات ويكون اختياره حسب طبيعة الموضوع والاهداف التي يسعى لتحقيقها ويعرف المنهج بأنه الوسيلة التي يمكننا عن طريقها الوصول الى الحقيقة أو مجموعة من الحقائق في أي موقف من المواقف ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى وتعميمها.[1]

بالإضافة إلى أن المنهج هو: "هي طريق إجرائي مركب ومتكامل، يعتمده الباحث للوصول إلى حقيقة جديدة ينشدها للتغلب على مشكلة تستهويه أو غامضة عليه، أو تتسبب له أو لمجتمعه حرجا علميا أو اجتماعيا أو عمليا سلوكيا ".[2]

قصد تحقيق أهداف دراستنا التي تتمحور حول دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة عينة من عمال شركة سوف للدقيق بالوادي، حيث تشمل كل عمال الشركة السالفة الذكر، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتبار أن موضوع الدراسة هو الذي يحدد طبيعة المنهج المستخدم ويهدف المنهج الوصفي التحليلي الى وصف ما هو كائن من ظواهر أو أحداث معينة بعد جمع البيانات كما يهدف الى تفسير ظواهر وتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين المتغيرات كما في الواقع.

فالمنهج الوصفي هو طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي تم التوصل اليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها.[3]

– **المنهج الوصفي التحليلي**: الذي يسمح لنا بجمع البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة، ووصف وتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها.

– **المنهج الإحصائي**: الذي يمكننا من اختبار صحة الفرضيات باستعمال الاساليب والادوات الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

---

[1] مروان عبد المجيد، تعلم العيش مع الداء السكري دون أنسولين، لبنان، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002، ص 23.

[2] محمد زياد حمدان، البحث العلمي كنظام، دار التربية الحديثة، الأردن، صفحة 61.

[3] محمد سرحان علي محمود، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، طبعة الثالثة، الجمهورية اليمنية، صفحة 46.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

1-مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة:" جميع مفردات أو الاشياء التي نريد معرفة حقائق عنها، وهو جميع الافراد الذين يضمهم مجتمع الدراسة، وفي ظل تحديد اسلوب جمع البيانات وذلك بأسلوب الحصر الشامل الذي يعني جمع البيانات عن جميع المفردات التي يتكون منها مجتمع الدراسة".[1]

ويعرف مجتمع الدراسة كذلك بأنه:" الجماعة التي يهتم بها الباحث والتي يريد ان يخلص بها الى نتائج قابلة للتعميم، وهو المجتمع الذي له خاصية واحدة على الاقل تميزه عن غيره من المجتمعات أو الجماعات".[2]

وفي دراستنا مجتمع الدراسة معروف، حيث يتكون مجتمع الدراسة من جميع عمال شركة سوف للدقيق بالوادي.

2-عينة الدراسة:

تعتبر العينة أهم المحاور الأساسية في البحث العلمي، وهي عبارة عن جزء من الكل قصد التحقق من فرضيات البحث، كما تعرف العينة على أنها " مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة ".[3]

بالإضافة إلى أنها " تمثل العينة جزء من عناصر مجتمع الدراسة يحدد عناصره وفق أسس علمية ومنطقية لتكون عناصر العينة ممثلة تمثيلا واقعيا لجميع عناصر المجتمع المدروس".[4]

لقد تم في بحثنا هذا اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة الكلي، وعليه تم الاعتماد على أربعين (50) استمارة صالحة للمعالجة، والجدول التالي، يلخص وضعية توزيع الاستبيان كما يلي:

الجدول رقم 02-01: نتائج توزيع الاستبيان.

الاستبيان	الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المسترجعة		الاستبيانات المستبعدة		الاستبيانات الصالحة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عينة الدراسة	60	%100	54	%90	04	%6.67	50	%83.33

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على توزيع الاستبيان

[1] محمد منير حجاب، الاسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، دار الفجر للنشر، جامعة جنوب الوادي، 2000، ص 29.

[2] عبد الحق علي ابراهيم، دور السلوك التنظيمي في اداء المنظمات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في ادارة الاعمال، جامعة السودان كلية الدراسات العليا، الخرطوم (السودان)، سنة 2015، ص 164.

[3] ريما ماجد، منهجية البحث العلمي، مؤسسة فريدريش للنشر، لبنان، سنة 2016، ص 29.

[4] كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حمادة، كلية الاقتصاد، سنة 2016، ص 130.

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم اختيار أليات الحوكمة المؤسسية لمؤسسة سوف للدقيق كمتغير مستقل والأداء المالي لمؤسسة سوف للدقيق كمتغير تابع، والتي يمكن توضيحها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 02-02: يوضح متغيرات الدراسة

المتغير	نوعه	رمزه
أليات الحوكمة المؤسسية لمؤسسة سوف للدقيق	متغير مستقل Dependent Variable	MX
الأداء المالي لمؤسسة سوف للدقيق	متغير تابع Independent Variable	MY

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على توزيع الاستبيان

بغرض الحصول على أحسن تمثيل للمتغيرين المذكورين، تم الاعتماد على تطبيق أليات الحوكمة المؤسسية لمؤسسة سوف للدقيق للمتغير المستقل، أما فيما يتعلق بالمتغير التابع فتم الاعتماد على قياس الأداء المالي لمؤسسة سوف للدقيق.

الفرع الرابع: مصادر المعلومات وطرق جمعها

1- **المصادر الأولية:** وتتمثل في البيانات الأولية المتحصل عليها بواسطة أداة الاستبيان.

2- **المصادر الثانوية:** حيث تم الاعتماد على الكتب العلمية والدراسات السابقة من رسائل جامعية وبحوث منشورة في المجلات والدوريات العلمية والمواقع الالكترونية.

المطب الثاني: أدوات جمع ومعالجة البيانات

الفرع الأول: أدوات جمع البيانات

1-الاستبيان

تعتبر الاستبانة أداة مهمة في عملية جمع البيانات يعتمدها الباحث من أجل الإحاطة بجميع جوانب موضوعه عن طريق مجموعة أسئلة مدونة ومنظمة يتم طرحها على أفراد العينة بغية التحقق من فرضيات البحث، ويتم تعريف الاستبيان على أنه: " تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الافراد وبطريقة موجهة ذلك أن صيغ الاجابات تحدد مسبقا هذا يسمح بالقيام بمعالجة كمية بهدف اكتشاف علاقات رياضية واقامة مقارنات كمية ".[1]

لقد تم جمع البيانات اللازمة للدراسة باستخدام أداة الاستبيان موجه لعمال شركة سوف للدقيق ولاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة فقد تم تصميم استمارة استبيان (انظر الملحق رقم 02)، حيث يشتمل

[1] رقاني شريفة وصنقلي عائشة، الالتزام التنظيمي واثره على اداء العاملين، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علم اجتماع تنظيم، جامعة أدرار الجزائر، سنة 2020، ص 48.

مفردات عينة الدراسة التي عبرت عن أرائيها واتجاهاتها من خلال الإجابة على فقرات الأسئلة التي هي تعتبر أيضا مصدر رئيسي لجمع مثل هاته البيانات.

أ– مراحل إعداد الاستبيان:

تم الاستعانة في إعداد أسئلة الاستبيان، على الكتب والمراجع والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى الاعتماد على الخلفية العلمية والمدارك الشخصية لنا، من أجل وضع بعض الاسئلة في ظل الالتزام بالطريقة والمنهج العلمي المتبع، حيث تم مراعاة ما يلي:

– أن تكون الأسئلة بسيطة وواضحة.

– أن تكون الأسئلة تخدم وتسهل عملية اختبار الفرضيات الموضوعة.

– أن تحتوي على الأسئلة إجابات مناسبة (موافق بشدة– موافق –محايد– معارض– معارض بشدة) وفق مقياس ليكارث الخماسي LIKERT SCALE.

ب–هيكل الاستبيان:

أحتوى الاستبيان على ثلاثة واربعين سؤال (44) سؤال توزعت كما يلي:

أولا: محور المعلومات الشخصية: تشمل البيانات الشخصية للعينة المدروسة متضمنة خمسة (05) أسئلة.

ثانيا: محور مدى التزام شركة سوف للدقيق بتطبيق أليات الحوكمة: يشمل أسئلة تتعلق بموضوع التزام شركة سوف للدقيق بتطبيق أليات الحوكمة، متضمنة اثنان وعشرين (22) سؤال مقسمة على خمسة (05) أبعاد وهي:

البعد الأول: يشمل أسئلة تتعلق بموضوع ألية مجلس الإدارة متضمن ستة (06) أسئلة.

البعد الثاني: يشمل أسئلة تتعلق بموضوع ألية إدارة المخاطر متضمن ثلاث (03) أسئلة.

البعد الثالث: يشمل أسئلة تتعلق بموضوع ألية المراجعة الداخلية متضمن أربعة (04) أسئلة.

البعد الرابع: يشمل أسئلة تتعلق بموضوع ألية المراجعة الخارجية متضمن أربعة (04) أسئلة.

البعد الخامس: يشمل أسئلة تتعلق بموضوع ألية الخبير الإكتواري متضمن خمسة (05) أسئلة.

ثالثا: محور الأداء المالي لدى شركة سوف للدقيق: يشمل أسئلة تتعلق بموضوع مستوى الأداء المالي لدى شركة سوف للدقيق، متضمنة ستة عشر (16) سؤال.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 02-03: يوضح توزيع أسئلة فقرات كل محور

الرقم	المحاور	عدد الفقرات
01	المعلومات الشخصية	05
02	أليات الحوكمة المؤسسية لمؤسسة سوف للدقيق	22
03	الأداء المالي لمؤسسة سوف للدقيق	16

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الاستبيان

ج- ثبات صدق الاستبيان:

❖ **قياس ثبات الاستبيان:** وذلك باستخدام معامل ألفا كرو نباخ لقياس مدى ثبات الاستبيان وفقراته، والذي سنفصل فيه في المطلب الخاص بقياس صدق وثبات الاستبيان.

❖ **قياس صدق الاستبيان:** وذلك باستخدام معامل الارتباط بيرسون لقياس مدى صدق الاستبيان، والذي سنفصل فيه في المطلب الخاص بقياس صدق وثبات الاستبيان.

الفرع الثاني: سلم قياس المستخدم

بما أن الدراسة تعتمد على تحليل أراء أفراد عينة الدراسة و إجاباتهم على فقرات الاستبيان، و بذلك نحصل على معلومات نوعية، ومن أجل تحويل هاته المعلومات النوعية إلى كمية بتطبيق مختلف الأدوات والأساليب الإحصائية مع الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي(Scale Likert) ، الذي يتناسب مع مثل هكذا دراسات، حيث تم استخدام مقياس ليكرت منذ عام 1932 م وكان ذلك بواسطة الدكتور (likert rensis) وهو من أشهر المقاييس استخداما نظرا لسهولة تطبيقه وتحليل نتائجه، فمن خلال هذا المقياس نستطيع معرفة اتجاهات وأراء ومواقف الأفراد أي معرفة الرأي الشخصي من العبارات التي يقرئها الفرد المعني بالدراسة، حيث أمام كل عبارة يوجد سلم تحدد عليه الدرجات التي تعبر عن اتجاه الفرد نحوى هذه العبارة، وقد تم الاعتماد على المقياس ليكرت الخماسي، الشيء الذي من شأنه تحقيق أعلى مستويات من مصداقية النتائج المتوصل لها والتي تكون معبرة إلى حد كبير عن الحقيقة، وعلى العموم تحدد درجة سلم لكرت الخماسي كما يلي :

الجدول رقم 02-04: مقياس ليكارث الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الاستبيان

الفرع الثالث: البرامج وأدوات معالجة البيانات

أ- البرامج الاحصائية

من أجل تحليل البيانات المتحصل عليها بواسطة الاستبيان، قمنا بالاعتماد على برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف اختصاراً بـ: SPSS النسخة 25.

ب – الأدوات الاحصائية

من أجل معالجة وتحليل بيانات المتحصل عليها، تم إجراء مجموعة من الاختبارات الاحصائية نذكر منها:

1- التكرارات والنسب المئوية: لمعرفة توزيع المعلومات الشخصية لعينة الدراسة.

2- الوسط الحسابي: وهو من أهم مقاييس النزعة المركزية، ورمزه $\bar{X}$، يتم استخدامه للدلالة على متوسط مجموع قيم ظاهرة ما.

3- الانحراف المعياري: وهو من أكثر مقاييس التشتت استخداماً ورمزه σ، ويستعمل لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

4- الوزن النسبي: لمعرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة على محاور وأبعاد الدراسة.

5- اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha: ويستعمل للحكم على دقة القياس، من خلال تحديد مدى ثبات أداة القياس المتمثلة في الاستبانة.

6- معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient : هو معامل يقيس صدق الاستبيان من خلال تحديد مدى ارتباط محاور الاستبيان بالدرجة الكلية للاستبيان، ورمزه r.

7- اختبار تي T-test : يعد اختبار T من أكثر اختبارات الدلالة شيوعاً في الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية، ويستخدم لقياس دلالة فروق المتوسطات بين المتغيرات، وترجع نشأته الأولى إلى أبحاث العالم STUDENT، ولهذا سمي هذا الاختبار بأكثر الحروف تكراراً في اسمه وهو T.

8- الانحدار الخطي المتعدد: لقياس دور الحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي لشركة سوف للدقيق.

المطلب الثالث: قياس صدق وثبات الاستبيان

الفرع الأول: الصدق البنائي:

قمنا بحساب الصدق البنائي للاستبيان بطريقة الاتساق الداخلي، وذلك بحساب معامل ارتباط كل محور من محاور الاستبيان عن الدرجة الكلية للاستبيان، تم استعمال نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية $SPSS_{25}$) لحساب قيمة r لكل محور من المحاور، فتحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-05: يوضح قيمة r لحساب الصدق البنائي

المحاور	عدد أفراد العينة الاستطلاعية	قيمة معامل الارتباط r	مستوى الدلالة Sig	القرار
أليات الحوكمة المؤسسية لمؤسسة سوف للدقيق	30	0.872	0.000	دالة إحصائيا عند 0.01
الأداء المالي لمؤسسة سوف للدقيق		0.927	0.000	دالة إحصائيا عند 0.01

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (02-05): نجد أن قيمة معامل الارتباط r للمحاور مع الدرجة الكلية للاستبيان تتراوح بين (0.872 - 0.927) وهي داله إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01، مما يؤكد على أن الاستبيان صادق من ناحية المحتوى أو المضمون.

الفرع الثاني: الثبات (التناسق الداخلي للبنود ألفا كرو نباخ):

قمنا بحساب ثبات الاستبيان بطريقة التناسق الداخلي للبنود (ألفا كرو نباخ) بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ($SPSS_{25}$)، النتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-06: يوضح قيمة ألفا كرو نباخ.

المحاور	عدد البنود	قيمة معامل ألفا كرو نباخ	القرار
أليات الحوكمة المؤسسية لمؤسسة سوف للدقيق	67	0.941	دالة إحصائيا
الأداء المالي لمؤسسة سوف للدقيق	52	0.964	دالة إحصائيا
الدرجة الكلية للاستبيان	119	0.969	دالة إحصائيا

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (02-06): نجد أن قيمة ألفا كرو نباخ لمحور أليات الحوكمة المؤسسية لمؤسسة سوف للدقيق أي درجة التناسق الداخلي لكل بنود المحور تساوي 0.941 وهي علاقة موجبة بين البنود المشكلة للمحور، و نجد أن قيمة ألفا كرو نباخ لمحور الأداء المالي لمؤسسة سوف للدقيق، أي درجة التناسق الداخلي لكل بنود المحور تساوي 0.964 وهي علاقة موجبة بين البنود المشكلة للمحور، و نجد أن قيمة ألفا كرو نباخ للاستبيان ككل، أي درجة التناسق الداخلي لكل بنود الاستبيان تساوي 0.969، وهي علاقة موجبة بين البنود وبذلك يمكن القول بأن الاستبيان ثابت.

المبحث الثالث: عرض وتحليل النتائج الوصفية للدراسة

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج خصائص عينة الدراسة

الفرع الأول: الجنس

الجدول رقم 02-07: يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	44	% 88
أنثي	06	% 12
المجموع	50	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

الشكل البياني رقم 02-02: دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير الجنس

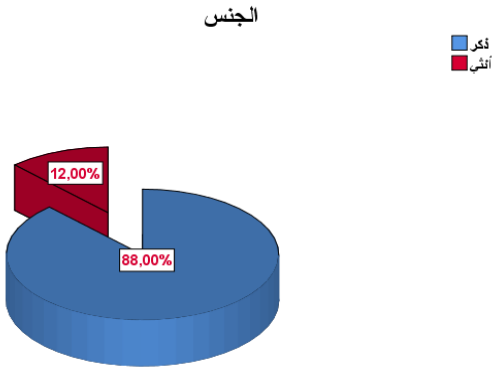

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال قراءتنا للجدول رقم (02-07) والشكل البياني رقم (02-02): نجد أن العينة المأخوذة لدراستنا غير متساوية العدد بالنسبة لمتغير الجنس، حيث نجد عدد المبحوثين الذكور 44 عامل بنسبة 88% وهي النسبة الأعلى تليها نسبة المبحوثين الإناث 06 عمال بنسبة 12 %، وهي النسبة الأدنى.

ومنه نستنتج من خلال هذه النسب أن شركة سوف للدقيق تزخر بتنوع جنس عمالها، حيث أن أغلبية العمال من جنس ذكر.

الفرع الثاني: العمر

الجدول رقم 02-08: يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير العمر.

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	07	% 14
من 30 إلى 39 سنة	21	% 42
من 40 إلى 49 سنة	16	% 32
من 50 سنة فأكثر	06	% 12
المجموع	50	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

الشكل البياني رقم 02-03: أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير العمر.

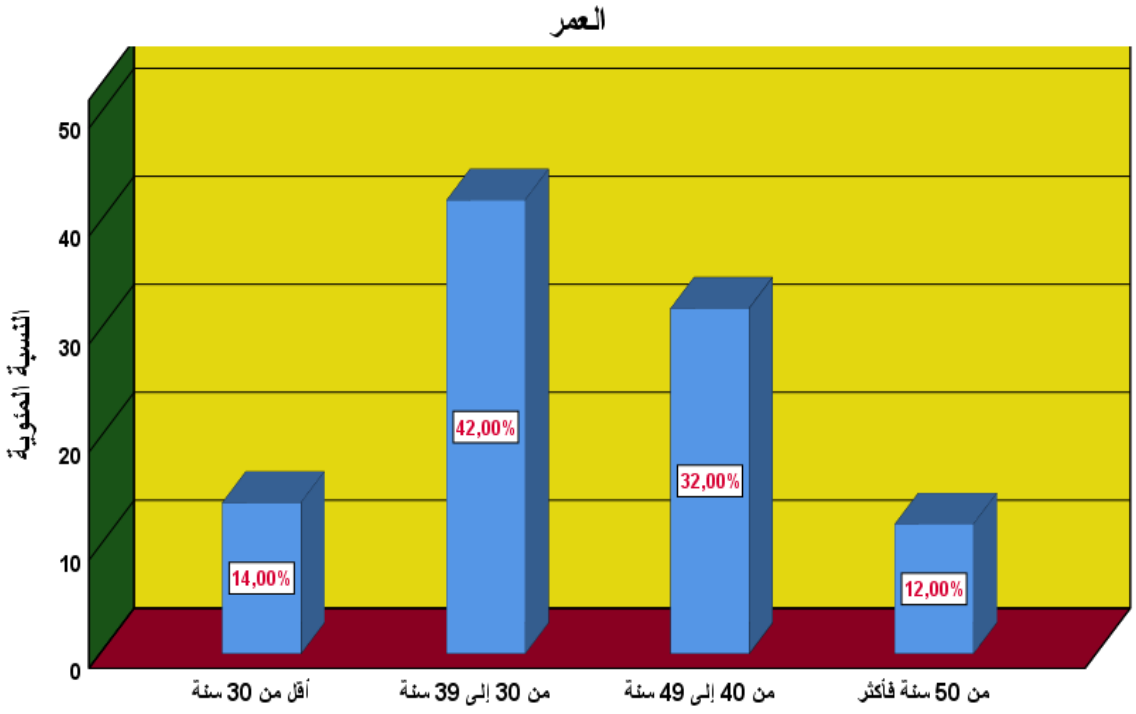

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال قراءتنا للجدول رقم (02-08) والشكل البياني رقم (02-03): نجد أن العينة المأخوذة لدراستنا غير متساوية العدد بالنسبة لمتغير العمر، حيث نجد عدد المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 39 سنة 21 عامل بنسبة 42 %، وهي النسبة الأعلى، تليها نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و 49 سنة 16 عامل بنسبة 32 %، وتليها نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم اقل من 30 سنة 07 عمال بنسبة 14% وتليها نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 50 سنة فما فوق 06 عمال بنسبة 12 %، وهي النسبة الأدنى.

ومنه نستنتج من خلال هاته النسب أن شركة سوف للدقيق تزخر بمورد بشري هائل وذو أعمار مختلفة حيث أن أغلبية العمال تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 39 سنة.

الفرع الثالث: المستوى التعليمي

الجدول رقم 02-09: يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
ثانوي	12	%24
بكالوريا	15	%30
ليسانس	18	%36
ماجستير	02	%4
دكتوراه	03	%6
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

الشكل البياني رقم 02-04: دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي

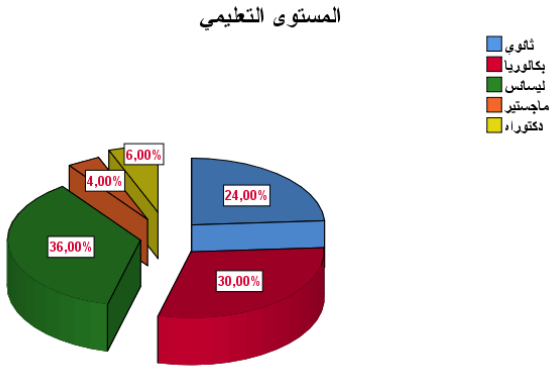

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال قراءتنا للجدول رقم (02-09) والشكل البياني رقم (02-04): نجد أن العينة المأخوذة لدراستنا غير متساوية العدد بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي، حيث نجد عدد المبحوثين الذين مستواهم التعليمي ليسانس 18 عامل بنسبة 36%، وهي النسبة الأعلى، تليها نسبة المبحوثين الذين مستواهم التعليمي بكالوريا 15 عامل بنسبة 30 % وتليها نسبة المبحوثين الذين مستواهم التعليمي ثانوي 12 عامل بنسبة 24 %، وتليها نسبة المبحوثين الذين مستواهم التعليمي دكتوراه 03 عمال بنسبة 6 %، وتليها نسبة المبحوثين الذين مستواهم التعليمي ماجستير 02 عمال بنسبة 4 %، وهي النسبة الأدنى.

ومنه نستنتج من خلال هاته النسب أن شركة سوف للدقيق تملك مؤهلات مختلفة ولباس بها، وهذا يدل على وجود مجموعة متكاملة ومتنوعة من الإطارات داخل المؤسسة، حيث أن أغلبية العمال مستواهم التعليمي ليسانس.

الفرع الرابع: عدد سنوات الخيرة

الجدول رقم 02-10: يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخيرة	التكرار	النسبة المئوية %
من 1 إلى 5 سنوات	08	%16
من 6 إلى 10 سنوات	17	%34
من 11 إلى 15 سنة	20	%40
أكثر من 15 سنة	05	%10
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

الشكل البياني رقم 02-05: أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

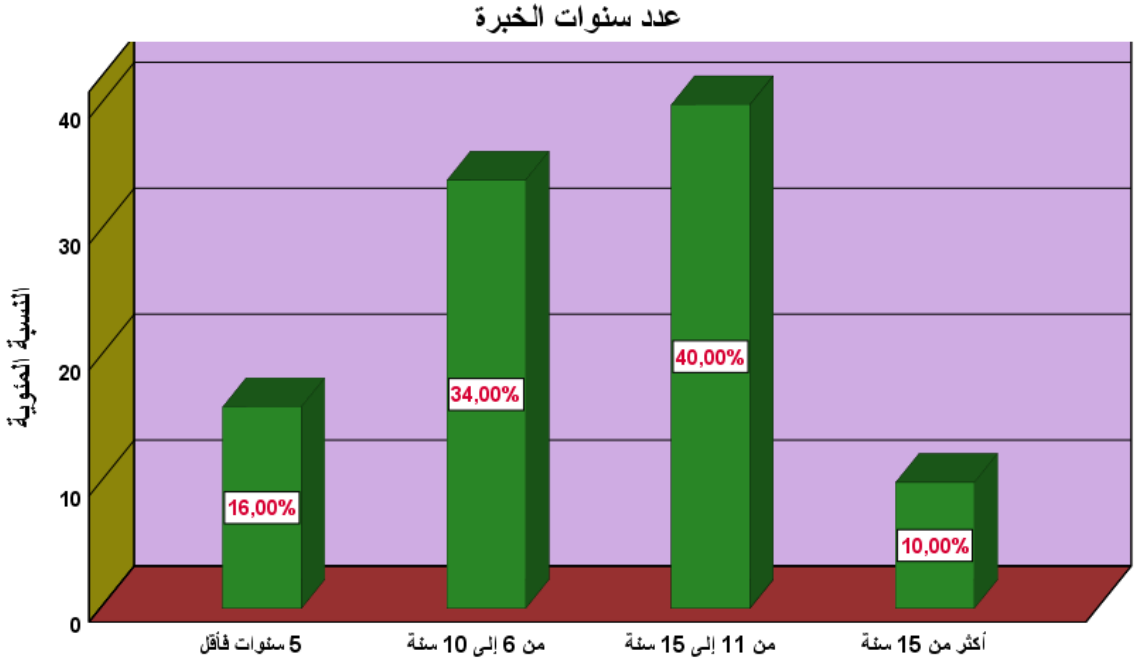

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال قراءتنا للجدول رقم (02-10) والتمثيل البياني رقم (02-05): نجد أن العينة المأخوذة لدراستنا غير متساوية العدد بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة، حيث نجد عدد المبحوثين الذين لديهم أقدمية مهنية تتراوح بين 11 إلى 15 سنة 20 عامل بنسبة 40 %، وهي النسبة الأعلى، تليها نسبة المبحوثين الذين لديهم أقدمية مهنية تتراوح بين 6 إلى 10 سنوات 17 عامل بنسبة 34 %، وتليها نسبة المبحوثين الذين لديهم

أقدمية مهنية تتراوح بين 1 إلى 5 سنوات 08 عمال بنسبة 16 %، وتليها نسبة المبحوثين الذين لديهم أقدمية مهنية أكثر من 15 سنة 05 عمال بنسبة 10 % وهي النسبة الأدنى.

ومنه نستنتج من خلال هاته النسب أن شركة سوف للدقيق تملك عمال ذو خبرة مهنية لبأس بها، حيث أن أغلبية العمال لديهم أقدمية مهنية تتراوح بين 11 إلى 15 سنة.

الفرع الخامس: المركز الوظيفي

الجدول رقم 02-11: يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية %
مدير عام	01	%2
نائب مدير	02	%4
رئيس فرع	05	%10
رئيس مصلحة	07	%14
موظف	26	%52
أخرى	09	%18
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

الشكل البياني رقم 02-06: دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير المركز الوظيفي

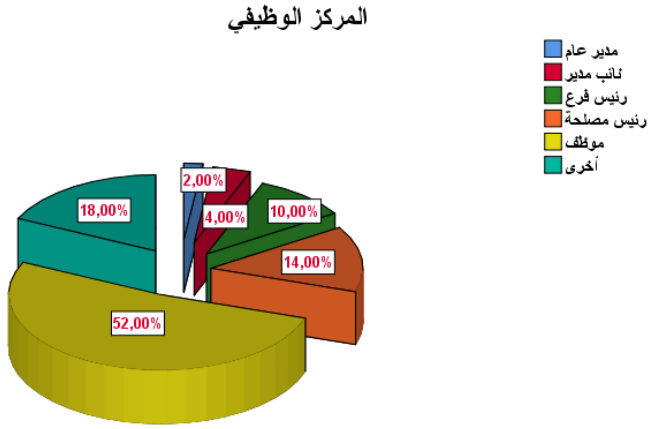

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال قراءتنا للجدول رقم (02-11) والتمثيل البياني رقم (02-05): نجد أن العينة المأخوذة لدراستنا غير متساوية العدد بالنسبة لمتغير المركز الوظيفي، حيث نجد عدد المبحوثين الذين لديهم مركز موظف 26 عامل بنسبة 52% وهي النسبة الأعلى، تليها نسبة المبحوثين الذين لديهم مراكز أخرى 09 عمال بنسبة 18%،

وتليها نسبة المبحوثين الذين لديهم مركز رئيس مصلحة 07 عمال بنسبة 14%، وتليها نسبة المبحوثين الذين لديهم مركز رئيس فرع 05 عمال بنسبة 10 %، وتليها نسبة المبحوثين الذين لديهم مركز نائب مدير 02 عمال بنسبة 4%، وتليها نسبة المبحوثين الذين لديهم مركز مدير عام عامل 01 بنسبة 2 %، وهي النسبة الأدنى.

ومنه نستنتج من خلال هاته النسب أن شركة سوف للدقيق تملك مراكز إدارية متنوعة، حيث أن أغلبية العمال لديهم مركز موظف.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، وقد تم حساب تكرارات الاستجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر فئات العينة من العمال اعتمادا على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي، وباعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، معارض، معارض بشدة) مقياس ترتيبي، أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر عن الأوزان، وهي: (معارض بشدة =1، معارض =2، محايد =3، موافق =4 موافق بشدة =5)، وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة أولاً، وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5، حيث يمثل الرقم 4 عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة)، و5 تمثل عدد الاختبارات، وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.8 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-12: يوضح المحك المعتمد في الدراسة

طول الخلية	الوزن النسبي المقابل له	الأهمية	درجة التطبيق
من 1 إلى أقل من 1.8	من 20% – 36%	معارض بشدة	ضعيفة جدا
من 1.8 إلى أقل من 2.6	أكبر من 36% – 52%	معارض	ضعيفة
من 2.6 إلى أقل من 3.4	أكبر من 52% – 68%	محايد	متوسطة
من 3.4 إلى أقل من 4.2	أكبر من 68% – 84%	موافق	قوية
من 4.2 إلى 5	أكبر من 84% – 100%	موافق بشدة	قوية جدا

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقرر مقياس الإحصاء

الفرع الأول: مدى التزام شركة سوف للدقيق بتطبيق أليات الحوكمة

أولا: بعد ألية مجلس الإدارة

تم قياسها باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل بند من البعد الأول تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-13: نتائج أراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق ألية مجلس الإدارة

رقم الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التطبيق
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%				
1	14	26	5	5	0	3.98	0.892	%79.6	قوية
	28	52	10	10	0				
2	17	17	10	5	1	3.88	1.062	%77.6	قوية
	34	34	20	10	2				
3	14	22	6	7	1	3.82	1.063	%76.4	قوية
	28	44	12	14	2				
4	15	20	8	5	2	3.82	1.101	%76.4	قوية
	30	40	16	10	4				
5	11	15	12	12	0	3.50	1.093	%70	قوية
	22	30	24	24	0				
6	11	22	9	8	0	3.72	0.991	%74.4	قوية
	22	44	18	16	0				
المتوسط العام لبعد ألية مجلس الإدارة						3.79	0.766	%75.8	قوية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

لقد تحصل بعد " **أليـة مجلـس الإدارة** "، على متوسط حسابي قدره 3.79 وانحراف معياري قدر بـ 0.766، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 75.8%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة ببعد ألية مجلس الإدارة، والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على تطبيق ألية مجلس الإدارة في شركة سوف للدقيق، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة بين أفراد العينة، وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب درجة التطبيق وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة على كل فقرات هذا البعد والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1 –تحصلت العبارة رقم (1): " **يضع مجلس الإدارة السياسات والإجراءات التي تضمن احت ارم الشركة للأنظمة واللوائح والت ازمها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية لأصحاب المصالح** "، على متوسط حسابي قدره 3.98 وانحراف معياري قدره 0.892 ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 79.6%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

2 –تحصلت الفقرة رقم (2): " **يقوم مجلس الإدارة بتنفيذ القوانين لتقليل المخاطر والإفصاح عن التقارير والقوائم المالية في الوقت المناسب** "، على متوسط حسابي قدره 3.88 وانحراف معياري قدره 1.062، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 77.6%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

3 –تحصلت الفقرة رقم (3): " **يعتبر مجلس الإدارة مسئول مسؤولية جنائية عن أي تحريف أو تزوير في المعلومات الخاصة بالشركة** "، على متوسط حسابي قدره 3.82 وانحراف معياري قدره 1.063، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 76.4%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

4 –تحصلت الفقرة رقم (4): " **مجلس الإدارة يهتم بتوفير بيئة رقابية فعالة وإعداد نظام للرقابة الداخلية لهم**"، على متوسط حسابي قدره 3.82 وانحراف معياري قدره 1.101، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 76.4%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

5 –تحصلت الفقرة رقم (5): " **يقوم مجلس الإدارة باستع ارض وتوجيه استراتيجية المؤسسة وخطط العمل الرئيسية وسياسة المخاطر ووضع أهداف الأداء** "، على متوسط حسابي قدره 3.50 وانحراف معياري قدره 1.093، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 70%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

6 –تحصلت الفقرة رقم (6): " **ينبغي على مجلس الإدارة اتخاذ القرارات السليمة والتحقق من تطبيق الخطط والتعليمات الصادرة لتحقيق أفضل مصلحة للشركة ومعرفة الانحرافات** "، على متوسط حسابي قدره 3.72 وانحراف معياري قدره 0.991، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 74.4%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

ثانيا: بعد ألية إدارة المخاطر

تم قياسها باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل بند من البعد الثاني تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-14: نتائج أراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق ألية إدارة المخاطر

رقم الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التطبيق
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%				
1	7	21	15	7	0	3.56	0.907	%71.2	قوية
	14	42	30	14	0				
2	16	30	2	2	0	4.20	0.700	%84	قوية جدا
	32	60	4	4	0				
3	19	28	3	0	0	4.32	0.587	%86.4	قوية جدا
	38	56	6	0	0				
المتوسط العام لبعد ألية إدارة المخاطر						4.03	0.563	%80.6	قوية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

لقد تحصل بعد " **أليـة إدارة المخـاطر** "، على متوسط حسابي قدره 4.03 وانحراف معياري قدر بـ 0.563 ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 80.6%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة ببعد ألية إدارة المخاطر، والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على تطبيق ألية إدارة المخاطر في شركة سوف للدقيق، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة بين أفراد العينة، وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب درجة التطبيق وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة على كل فقرات هذا البعد والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1 –تحصلت العبارة رقم (1): " **توقـع الخسـائر المحتملـة وتصـميم وتنفيـذ إجـراءات مـن شـأنها تقليـل إمكانيات حدوث الخسائر** "، على متوسط حسابي قدره 3.56 وانحراف معياري قدره 0.907 ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 71.2%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

2 –تحصلت الفقرة رقم (2): " **تهدف لجنة المخاطر إلى توفير مستوى رقابي كافي للمخاطر والضوابط المتعلقة بجميع أعمال الشركة** "، على متوسط حسابي قدره 4.20 وانحراف معياري قدره 0.700، ومن

خلال الوزن النسبي المقدر بـ 86.4%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين بشدة على هذه العبارة.

3 –تحصلت الفقرة رقم (3): " **ينبغي تنويع أساليب إدارة المخاطر ومراجعتها بشكل دوري** "، على متوسط حسابي قدره 4.32 وانحراف معياري قدره 0.587، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 86.4%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين بشدة على هذه العبارة.

ثالثا: بعد ألية المراجعة الداخلية

تم قياسها باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل بند من البعد الثالث تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02–15: نتائج أراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق ألية المراجعة الداخلية

رقم الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التطبيق
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%				
1	14	28	7	1	0	4.10	0.707	%82	قوية
	28	56	14	2	0				
2	8	20	13	7	2	3.50	1.055	%70	قوية
	16	40	26	14	4				
3	11	17	13	7	2	3.56	1.110	%71.2	قوية
	22	34	26	14	4				
4	9	24	9	6	2	3.64	1.045	%72.8	قوية
	18	48	18	12	4				
المتوسط العام لبعد ألية المراجعة الداخلية						3.70	0.721	%74	قوية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

لقد تحصل بعد " **ألية المراجعة الداخلية** "، على متوسط حسابي قدره 3.70 وانحراف معياري قدر بـ 0.721، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 74%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة ببعد المراجعة الداخلية، والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على تطبيق المراجعة الداخلية في شركة سوف للدقيق، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة بين أفراد العينة، وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد

الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب درجة التطبيق وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة على كل فقرات هذا البعد والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1 –تحصلت العبارة رقم (1): " **تعمل المراجعة الداخلية على فحص وتقييم كفاءة وفعالية أنظمة الشركة** " على متوسط حسابي قدره 4.10 وانحراف معياري قدره 0.707 ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 82% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

2 –تحصلت الفقرة رقم (2): " **مراجعة جميع المجالات المتعلقة بالجانب التقني في فترات محددة** "، على متوسط حسابي قدره 3.50 وانحراف معياري قدره 1.055، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 70%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

3 –تحصلت الفقرة رقم (3): " **الرقابة الداخلية تعمل على تقييم الأداء من الجانب المحاسبي والمالي** "، على متوسط حسابي قدره 3.56 وانحراف معياري قدره 1.110، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 71.2% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

4 –تحصلت الفقرة رقم (4): " **يتم ضمان مستوى كافي من الإفصاح والشفافية من خلال مراجعة التقارير المالية وقياس أثرها** "، على متوسط حسابي قدره 3.64 وانحراف معياري قدره 1.045، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 72.8%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

رابعا: بعد ألية المراجعة الخارجية

تم قياسها باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل بند من البعد الرابع تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-16: نتائج أراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق ألية المراجعة الخارجية

رقم الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التطبيق
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%				
1	7	15	13	13	2	3.24	1.117	%64.8	متوسطة
	14	30	26	26	4				
2	9	20	14	7	0	3.62	0.945	%72.4	قوية
	18	40	28	14	0				
3	11	23	10	6	0	3.78	0.932	%75.6	قوية
	22	26	20	12	0				
4	9	11	21	8	1	3.38	1.028	%67.6	متوسطة
	18	22	42	16	2				
المتوسط العام لبعد ألية المراجعة الخارجية						3.51	0.733	%70.2	قوية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

لقد تحصل بعد " **ألية المراجعة الخارجية** "، على متوسط حسابي قدره 3.51 وانحراف معياري قدر بـ 0.733 ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 70.2%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو أغلب العبارات المتعلقة ببعد المراجعة الخارجية، والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على تطبيق المراجعة الخارجية في شركة سوف للدقيق، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة بين أفراد العينة، وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب درجة التطبيق وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة على كل فقرات هذا البعد والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1 – تحصلت العبارة رقم (1): " **ينبغي أن يكون المراجع الخارجي مستقل تماما عن الشركة** " على متوسط حسابي قدره 3.24 وانحراف معياري قدره 1.117 ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 64.8% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة محايدين على هذه العبارة.

2 – تحصلت الفقرة رقم (2): " **توجد قوانين وإجراءات تضبط المراجعة الخارجية** "، على متوسط حسابي قدره 3.62 وانحراف معياري قدره 0.945، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 72.4%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

3 –تحصلت الفقرة رقم (3): " **كشف التلاعبات والأخطاء والغش من أهم أهداف المراجع الخارجي** " على متوسط حسابي قدره 3.78 وانحراف معياري قدره 0.932، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 75.6% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

4 –تحصلت الفقرة رقم (4): " **ينبغي على المراجع الخارجي تأكيد المعلومات والتقارير المالية المنشورة من أجل زيادة الإفصاح والشفافية** "، على متوسط حسابي قدره 3.38 وانحراف معياري قدره 1.028، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 67.6%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة محايدين على هذه العبارة.

خامسا: بعد ألية الخبير الإكتواري

تم قياسها باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل بند من البعد الخامس تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02–17: نتائج أراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق مبدأ ألية الخبير الإكتواري

رقم الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التطبيق
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%				
1	11	17	10	11	1	3.52	1.129	%70.4	قوية
	22	34	20	22	2				
2	7	13	17	13	0	3.28	1.011	%65.6	متوسطة
	14	26	34	26	0				
3	7	7	20	12	4	3.02	1.134	%60.4	متوسطة
	14	14	40	24	8				
4	16	17	8	8	1	3.78	1.130	%75.6	قوية
	32	34	16	16	2				
5	13	14	12	10	1	3.56	1.146	%71.2	قوية
	26	28	24	20	2				
المتوسط العام لبعد ألية الخبير الإكتواري						3.43	0.767	%68.6	قوية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

لقد تحصل بعد " **ألية الخبير الإكتواري** "، على متوسط حسابي قدره 3.43 وانحراف معياري قدر بـ 0.767 ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 68.6%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو أغلب العبارات المتعلقة ببعد ألية الخبير الإكتواري، والتي تؤكد رضا وموافقة

أغلبية أفراد العينة على تطبيق ألية الخبير الإكتواري في شركة سوف للدقيق، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة بين أفراد العينة، وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب درجة التطبيق وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة على كل فقرات هذا البعد والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1 –تحصلت العبارة رقم (1): " **ينبغي على الخبير الإكتواري أن يكون مستقل عن مختلف الأطراف ذات المصلحة** "، على متوسط حسابي قدره 3.52 وانحراف معياري قدره 1.129 ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 70.4%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

2 –تحصلت الفقرة رقم (2): " **يعتمد على الخبير الإكتواري لقياس المخاطر المستقبلية للشركة وإيجاد الحلول**"، على متوسط حسابي قدره 3.28 وانحراف معياري قدره 1.011، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 65.6%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة محايدين على هذه العبارة.

3 –تحصلت الفقرة رقم (3): " **الخبير الإكتواري له المسؤولية عن تقديم البيانات الإكتوارية الصحيحة لإدارة الشركة** "، على متوسط حسابي قدره 3.02 وانحراف معياري قدره 1.134، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 60.4%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة محايدين على هذه العبارة.

4 –تحصلت الفقرة رقم (4): " **يسعي الخبير الإكتواري إلى تسعير المنتجات التأمينية للشركة** "، على متوسط حسابي قدره 3.78 وانحراف معياري قدره 1.130، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 75.6%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

5 –تحصلت الفقرة رقم (5): " **ينبغي على الخبير الإكتواري على المركز المالي للشركة** "، على متوسط حسابي قدره 3.56 وانحراف معياري قدره 1.146، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 71.2%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

الفرع الثاني: مستوى الأداء المالي لدى شركة سوف للدقيق

تم قياسها باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل بند من المحور الثاني تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-18: نتائج أراء عينة الدراسة حول مستوى الأداء المالي

رقم الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التطبيق
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%				
1	16	18	12	4	0	3.92	0.944	%78.4	قوية
	32	36	24	8	0				
2	13	27	6	4	0	3.98	0.845	%79.6	قوية
	26	54	12	8	0				
3	12	20	9	7	2	3.66	1.118	%73.2	قوية
	24	40	18	14	4				
4	15	22	9	4	0	3.96	0.903	%79.2	قوية
	30	44	18	8	0				
5	11	24	10	4	1	3.80	0.948	%76	قوية
	22	48	20	8	2				
6	12	26	5	6	1	3.84	0.997	%76.8	قوية
	24	52	10	12	2				
7	16	21	7	4	2	3.90	1.074	%78	قوية
	32	42	14	8	4				
8	13	20	11	5	1	3.78	1.016	%75.6	قوية
	26	40	11	10	2				
9	11	21	10	8	0	3.70	0.995	%74	قوية
	22	42	20	16	0				
10	10	23	8	9	0	3.68	0.999	%73.6	قوية
	20	46	16	18	0				
11	18	17	4	10	1	3.82	1.190	%76.4	قوية
	36	34	8	20	1				
12	11	29	2	7	1	3.84	0.997	%76.8	قوية
	22	58	4	14	2				
13	10	21	10	8	1	3.62	1.048	%72.4	قوية
	20	42	20	16	2				
14	15	7	13	13	2	3.40	1.278	%68	قوية
	30	14	26	26	4				
15	15	15	11	6	3	3.66	1.206	%73.2	قوية
	30	30	22	12	6				
16	12	20	12	6	0	3.76	0.960	%75.2	قوية
	24	40	24	12	0				
المتوسط العام لمحور الأداء المالي						3.77	0.676	%75.4	قوية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

لقد تحصل محور " **الأداء المالي** "، على متوسط حسابي قدره 3.77 وانحراف معياري قدر بـ 0.676، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 75.4%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بمحور الأداء المالي، والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على تحسين الأداء المالي في شركة سوف للدقيق، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة بين أفراد العينة، وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب درجة التطبيق وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة على كل فقرات هذا البعد والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1 –تحصلت العبارة رقم (1): " **تتميز الشركة بالخدمة الجيدة للعملاء وسرعة تسوية التعويضات** "، على متوسط حسابي قدره 3.92 وانحراف معياري قدره 0.944 ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 78.4% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

2 –تحصلت الفقرة رقم (2): " **يتم تقييم أداء الموظفين بشكل دوري** "، على متوسط حسابي قدره 3.98 وانحراف معياري قدره 0.845، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 79.6%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

3 –تحصلت الفقرة رقم (3): " **تطور مؤشرات أداء الشركة يعزز الثقة بها ويضمن حقوق أصحاب المصالح**" على متوسط حسابي قدره 3.66 وانحراف معياري قدره 1.118، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 73.2% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

4 –تحصلت الفقرة رقم (4): " **هامش ربح الشركة مرتفع**"، على متوسط حسابي قدره 3.96 وانحراف معياري قدره 0.903، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 79.2%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

5 –تحصلت الفقرة رقم (5): " **تتمتع الشركة بكفاءة توليد الأرباح من المبيعات والأموال المستثمرة** "، على متوسط حسابي قدره 3.80 وانحراف معياري قدره 0.948، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 76%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

6 –تحصلت الفقرة رقم (6): " **تسعي الشركة لاستغلال مواردها المتاحة لبلوغ أهدافها بأقل تكاليف** " على متوسط حسابي قدره 3.84 وانحراف معياري قدره 0.997، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 76.8% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

7 –تحصلت العبارة رقم (7): " **يوجد توافق بين منتجات الشركة ورغبات طالبيها** "، على متوسط حسابي قدره 3.90 وانحراف معياري قدره 1.074ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 78% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

8 –تحصلت الفقرة رقم (8): " **يتميز مؤشر العائد على حقوق الملكية بالتطور** "، على متوسط حسابي قدره 3.78 وانحراف معياري قدره 1.016، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 75.6%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

9 –تحصلت الفقرة رقم (9): " **تواجه الشركة مجموعة من المخاطر**"، على متوسط حسابي قدره 3.70 وانحراف معياري قدره 0.995، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 74% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

10 –تحصلت الفقرة رقم (10): " **للحوافز المالية الأثر في تحسين الأداء المالي**"، على متوسط حسابي قدره 3.68 وانحراف معياري قدره 0.999، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 73.6%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

11 –تحصلت الفقرة رقم (11): " **تتميز الشركة بانخفاض مخاطر السيولة خلال الفترة الأخيرة** "، على متوسط حسابي قدره 3.82 وانحراف معياري قدره 1.190، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 76.4% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

12 –تحصلت الفقرة رقم (12): " **معدل أجر الموظفين مناسب** "، على متوسط حسابي قدره 3.84 وانحراف معياري قدره 0.997، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 76.8% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

13 –تحصلت الفقرة رقم (13): " **للمؤسسة هامش أمان يحقق توازنها المالي** "، على متوسط حسابي قدره 3.62 وانحراف معياري قدره 1.048، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 72.4% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

14 –تحصلت الفقرة رقم (14): " **خزينة المؤسسة موجبة** "، على متوسط حسابي قدره 3.40 وانحراف معياري قدره 1.278، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 68%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

15 –تحصلت الفقرة رقم (15): " **للمؤسسة قدرة على الوفاء بديونها في أجالها المحددة** "، على متوسط حسابي قدره 3.66 وانحراف معياري قدره 1.206، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 73.2%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

16 –تحصلت الفقرة رقم (16): " **لمسيري المؤسسة القدرة على استخدام مواردها المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد** "، على متوسط حسابي قدره 3.76 وانحراف معياري قدره 0.960، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 75.2% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه العبارة.

المبحث الرابع: عرض وتحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة

المطلب الأول: تحليل النتائج من خلال T-test

بعدما قمنا بعرض النتائج الوصفية لمحاور الاستبيان، اعتمدنا على اختبار " T " للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5% و ذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة الموضحة من خلال أسئلة استمارة الاستبيان.

وكانت قاعدة القرار المتبعة كما يلي:

- قبول الفرضية العدمية إذا كانت $Sig(\alpha) > 5\%$.
- رفض الفرضية العدمية إذا كانت $Sig(\alpha) < 5\%$.

الفرع الأول: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الاولى

تنص الفرضية الفرعية الاولى على انه: " **هنالك درجة عالية في تطبيق أليات الحوكمة المؤسسية لشركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$** ".

تم تجزئة هذي الفرضية إلى خمس فرضيات جزئية قصد تسهيل عملية تحليلها.

1– الفرضية الجزئية الأولى:

تنص الفرضية الجزئية الاولى على انه: " **يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية مجلس الإدارة في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$** ".

تم قياس هذه الفرضية بالاعتماد على اختيار " T " للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5% و ذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية، والنتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-19: يوضح اختبار"T" للعينة البسيطة المتعلقة بمدى تطبيق ألية مجلس الإدارة

رقم العبارة	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
01	7.769	49	0.000	نقبل H1
02	5.858	49	0.000	نقبل H1
03	5.454	49	0.000	نقبل H1
04	5.267	49	0.000	نقبل H1
05	3.236	49	0.002	نقبل H1
06	5.140	49	0.000	نقبل H1
الاتجاه العام لبعد " ألية مجلس الإدارة "	7.258	49	0.000	نقبل H1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

يتضح من خلال الجدول رقم (02-19): الذي يبين أراء أفراد العينة في البعد الأول حول " **ألية مجلس الإدارة** " من خلال الاتجاه العام حيث بلغة قيمة T المحسوبة 7.258 ومستوى دلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0= لا يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية مجلس الإدارة في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05.

H1= يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية مجلس الإدارة في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05.

ويتضح أيضا من خلال الجدول السابق أن أراء أفراد العينة في جميع فقرات البعد إجابيه حيث جاءت قيمة T المحسوبة دالة إحصائيا، أي قبول الفرضية H1 ورفض H0.

ومنه نقبل الفرضية الجزئية الاولى التي تنص على انه: " **يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية مجلس الإدارة في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05** ".

2-الفرضية الجزئية الثانية:

تنص الفرضية الجزئية الثانية على انه: " **يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية إدارة المخاطر في شركة سوف للدقيق عند مستوى معنوية α=0.05** ".

تم قياس هذه الفرضية بالاعتماد على اختيار " T " للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5% و ذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية، والنتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-20: يوضح اختبار"T" للعينة البسيطة المتعلقة بمدى تطبيق ألية إدارة المخاطر

رقم العبارة	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
01	4.365	49	0.000	نقبل H1
02	12.124	49	0.000	نقبل H1
03	15.903	49	0.000	نقبل H1
الاتجاه العام لبعد " ألية إدارة المخاطر "	12.899	49	0.000	نقبل H1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

يتضح من خلال الجدول رقم (02-20) الذي يبين أراء أفراد العينة في البعد الثاني حول " **ألية إدارة المخاطر**" من خلال الاتجاه العام حيث بلغة قيمة T المحسوبة 12.899 ومستوى دلالة 0.000 و هي اقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0= لا يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية إدارة المخاطر في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05.

H1= يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية إدارة المخاطر في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05.

ويتضح أيضا من خلال الجدول السابق أن أراء أفراد العينة في أغلب فقرات البعد إجابيه حيث جاءت قيمة T المحسوبة دالة إحصائيا، أي قبول الفرضية H1 ورفض H0.

ومنه نقبل الفرضية الجزئية الثانية التي تنص على انه: " **يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية إدارة المخاطر في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05** ".

3- الفرضية الجزئية الثالثة:

تنص الفرضية الجزئية الثالثة على انه: " **يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية المراجعة الداخلية في شركة سوف للدقيق عند مستوى معنوية α=0.05** ".

تم قياس هذه الفرضية بالاعتماد على اختيار " T " للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5% و ذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية، والنتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-21: يوضح اختبار"T" للعينة البسيطة المتعلقة بمدى تطبيق ألية المراجعة الداخلية

رقم العبارة	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
01	11.000	49	0.000	نقبل H1
02	3.352	49	0.002	نقبل H1
03	3.569	49	0.001	نقبل H1
04	4.330	49	0.000	نقبل H1
الاتجاه العام لبعد " ألية المراجعة الداخلية "	6.861	49	0.000	نقبل H1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

يتضح من خلال الجدول رقم (02-21) الذي يبين أراء أفراد العينة في البعد الثالث حول " **ألية المراجعة الداخلية**" من خلال الاتجاه العام حيث بلغة قيمة T المحسوبة 6.861 ومستوى دلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0= لا يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية المراجعة الداخلية في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05.

H1= يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية المراجعة الداخلية في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05.

ويتضح أيضا من خلال الجدول السابق أن أراء أفراد العينة في أغلب فقرات البعد إجابيه حيث جاءت قيمة T المحسوبة دالة إحصائيا، أي قبول الفرضية H1 ورفض H0.

ومنه نقبل الفرضية الجزئية الثالثة التي تنص على انه: " **يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية المراجعة الداخلية في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05** ".

4- الفرضية الجزئية الرابعة:

تنص الفرضية الجزئية الرابعة على انه: " **يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية المراجعة الخارجية في شركة سوف للدقيق عند مستوى معنوية α=0.05** ".

تم قياس هذه الفرضية بالاعتماد على اختيار " T " للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5% وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية، والنتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-22: يوضح اختبار"T" للعينة البسيطة المتعلقة بمدى تطبيق ألية المراجعة الخارجية

رقم العبارة	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
01	1.520	49	0.135	نقبل H0
02	4.638	49	0.000	نقبل H1
03	5.917	49	0.000	نقبل H1
04	2.614	49	0.012	نقبل H1
الاتجاه العام لبعد " ألية المراجعة الخارجية "	4.873	49	0.000	نقبل H1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

يتضح من خلال الجدول رقم (02-22) الذي يبين أراء أفراد العينة في البعد الرابع حول " **ألية المراجعة الخارجية**" من خلال الاتجاه العام حيث بلغة قيمة T المحسوبة 4.873 ومستوى دلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0= لا يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية المراجعة الخارجية في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05.

H1= يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية المراجعة الخارجية في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05.

ويتضح أيضا من خلال الجدول السابق أن أراء أفراد العينة في أغلب فقرات البعد إجابيه حيث جاءت قيمة T المحسوبة دالة إحصائيا، أي قبول الفرضية H1 ورفض H0، باستثناء العبارة رقم 1 كانت غير دالة.

ومنه نقبل الفرضية الجزئية الرابعة التي تنص على انه: " **يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية المراجعة الخارجية في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05** ".

5-الفرضية الجزئية الخامسة:

تنص الفرضية الجزئية الخامسة على انه: " **يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية الخبير الإكتواري في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05** ".

تم قياس هذه الفرضية بالاعتماد على اختيار " T " للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5% و ذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية، والنتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-23: يوضح اختبار"T" للعينة البسيطة المتعلقة بمدى تطبيق ألية الخبير الإكتواري

رقم العبارة	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
01	3.256	49	0.002	نقبل H1
02	1.958	49	0.056	نقبل H0
03	0.125	49	0.901	نقبل H0
04	4.880	49	0.000	نقبل H1
05	3.456	49	0.001	نقبل H1
الاتجاه العام لبعد " ألية الخبير الإكتواري "	3.982	49	0.000	نقبل H1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

يتضح من خلال الجدول رقم (02-23) الذي يبين أراء أفراد العينة في البعد الخامس حول " **ألية الخبير الإكتواري**" من خلال الاتجاه العام حيث بلغة قيمة T المحسوبة 3.982 ومستوى دلالة 0.000 و هي اقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0= لا يوجد مستوى عالي في ألية الخبير الإكتواري في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05.

H1= يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية الخبير الإكتواري في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05.

ويتضح أيضا من خلال الجدول السابق أن أراء أفراد العينة في جميع فقرات البعد إجابيه حيث جاءت قيمة T المحسوبة دالة إحصائيا، أي قبول الفرضية H1 ورفض H0، باستثناء العبارة رقم 2 و3 كانوا غير دالين.

ومنه نقبل الفرضية الجزئية الخامسة التي تنص على انه: " **يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية الخبير الإكتواري في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05** "، ومن خلال الإجابة على الفرضيات الجزئية الخمسة التي تم قبولهم بالتالي نقبل الفرضية الفرعية الاولى على انه: " **هنالك درجة عالية في تطبيق أليات الحوكمة المؤسسية لشركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05** ".

الفرع الثاني: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على انه: " **يتوفر أداء مالي جيد في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05** "

تم قياس هذه الفرضية بالاعتماد على اختيار " T " للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5% و ذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية، والنتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-24: يوضح اختبار"T" للعينة البسيطة المتعلقة بمستوى الأداء المالي

رقم العبارة	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
01	6.890	49	0.000	نقبل H1
02	8.202	49	0.000	نقبل H1
03	4.175	49	0.000	نقبل H1
04	7.521	49	0.000	نقبل H1
05	5.970	49	0.000	نقبل H1
06	5.957	49	0.000	نقبل H1
07	5.927	49	0.000	نقبل H1
08	5.429	49	0.000	نقبل H1
09	4.975	49	0.000	نقبل H1
10	4.814	49	0.000	نقبل H1
11	4.873	49	0.000	نقبل H1
12	5.957	49	0.000	نقبل H1
13	4.185	49	0.000	نقبل H1
14	2.214	49	0.032	نقبل H1
15	3.871	49	0.000	نقبل H1
16	5.600	49	0.000	نقبل H1
الاتجاه العام لمحور " الأداء المالي "	8.055	49	0.000	نقبل H1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

يتضح من خلال الجدول رقم (24) الذي يبين أراء أفراد العينة في البعد الأول حول " **الأداء المالي** " من خلال الاتجاه العام حيث بلغة قيمة T المحسوبة 8.055 ومستوى دلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0= لا يتوفر أداء مالي جيد في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05.

H1= يتوفر أداء مالي جيد في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05.

ويتضح أيضا من خلال الجدول السابق أن أراء أفراد العينة في جميع فقرات البعد إجابيه حيث جاءت قيمة T المحسوبة دالة إحصائيا، أي قبول الفرضية H1 ورفض H0.

ومنه نقبل الفرضية الجزئية الاولى التي تنص على انه: " **يتوفر أداء مالي جيد في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05** ".

المطلب الثاني: الارتباط بمعامل بيرسون

قمنا بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات المحور الأول وأبعاده ودرجة أداء المؤسسة، تم استعمال نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ($SPSS_{25}$) لحساب قيمة r بين الدرجات، عند مستوى دلالة 5% و ذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة الموضحة من خلال محاور الاستبيان.

و كانت قاعدة القرار المتبعة كما يلي:

- قبول الفرضية العدمية إذا كانت $Sig(\alpha) > 5\%$.
- رفض الفرضية العدمية إذا كانت $Sig\ (\alpha) < 5\%$.

الفرع الأول: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثالثة

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على أنه: " **توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أليات الحوكمة المؤسسية والأداء المالي في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05** ".

تم تجزئة هذي الفرضية إلى خمس فرضيات جزئية قصد تسهيل عملية تحليلها.

1- الفرضية الجزئية الأولى:

تنص الفرضية الجزئية الاولى على انه: " **توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ألية مجلس الادارة والأداء المالي لشركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05** ".

الجدول رقم 02-25: يوضح معامل الارتباط بين ألية مجلس الادارة والأداء المالي لشركة سوف للدقيق

البعد الأول	الإحصاءات	وأداء المؤسسة
ألية مجلس الادارة	معامل الارتباط	0.517
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	50

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

التحليل:

يتبين لنا من الجدول رقم (02-25) أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.517، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 ، بين ألية مجلس الادارة والأداء المالي لشركة سوف للدقيق، مما يدل على ايجابية ألية مجلس الادارة لرفع الأداء المالي لشركة سوف للدقيق، ومنه نقبل الفرضية الجزئية الاولى التي تنص على انه: " **توجد**

علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ألية مجلس الادارة والأداء المالي لشركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$ ".

2- الفرضية الجزئية الثانية:

تنص الفرضية الجزئية الثانية على انه: " **توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ألية إدارة المخاطر والأداء المالي لشركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$** ".

الجدول رقم 02-26: يوضح معامل الارتباط بين ألية إدارة المخاطر والأداء المالي لشركة سوف للدقيق

البعد الثاني	الإحصاءات	أداء المؤسسة
ألية إدارة المخاطر	معامل الارتباط	0.325
	مستوى الدلالة	0.021
	حجم العينة	50

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

التحليل:

يتبين لنا من الجدول رقم (02-26) أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.325، ومستوى الدلالة تساوي 0.021 وهي أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، بين ألية إدارة المخاطر والأداء المالي لشركة سوف للدقيق، مما يدل على ايجابية ألية إدارة المخاطر لرفع الأداء المالي لشركة سوف للدقيق، ومنه نقبل الفرضية الجزئية الثانية التي تنص على انه: " **توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ألية إدارة المخاطر والأداء المالي لشركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$** ".

3- الفرضية الجزئية الثالثة:

تنص الفرضية الجزئية الثالثة على انه: " **توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ألية المراجعة الداخلية والأداء المالي لشركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$** ".

الجدول رقم 02-27: يوضح معامل الارتباط بين ألية المراجعة الداخلية والأداء المالي لشركة سوف للدقيق

البعد الثالث	الإحصاءات	أداء المؤسسة
ألية المراجعة الداخلية	معامل الارتباط	0.640
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	50

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

التحليل:

يتبين لنا من الجدول رقم (02-27) أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.640، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 ، بين ألية المراجعة الداخلية والأداء المالي لشركة سوف للدقيق، مما يدل على ايجابية ألية المراجعة الداخلية لرفع الأداء المالي لشركة سوف للدقيق، ومنه نقبل الفرضية الجزئية الثالثة التي تنص على انه: " **توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ألية المراجعة الداخلية والأداء المالي لشركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05** ".

4- الفرضية الجزئية الرابعة:

تنص الفرضية الجزئية الرابعة على انه: " **توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ألية المراجعة الخارجية والأداء المالي لشركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05** ".

الجدول رقم 02-28: يوضح معامل الارتباط بين ألية المراجعة الخارجية والأداء المالي لشركة سوف للدقيق

البعد الرابع	الإحصاءات	أداء المؤسسة
ألية المراجعة الخارجية	معامل الارتباط	0.796
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	50

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

التحليل:

يتبين لنا من الجدول رقم (02-28) أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.796، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 ، بين ألية المراجعة الخارجية والأداء المالي لشركة سوف للدقيق، مما يدل على ايجابية ألية المراجعة الخارجية لرفع الأداء المالي لشركة سوف للدقيق، ومنه نقبل الفرضية الجزئية الرابعة التي تنص على انه: " **توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ألية المراجعة الخارجية والأداء المالي لشركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05** ".

5- الفرضية الجزئية الخامسة:

تنص الفرضية الجزئية الخامسة على انه: " **توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ألية الخبير الإكتواري والأداء المالي لشركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية α=0.05** ".

الجدول رقم 02-29: يوضح معامل الارتباط بين ألية الخبير الإكتواري والأداء المالي لشركة سوف للدقيق

البعد الخامس	الإحصاءات	وأداء المؤسسة
مبدأ العدل والمساواة	معامل الارتباط	0.768
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	50

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

التحليل:

يتبين لنا من الجدول رقم (02-29) أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.768، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، بين ألية الخبير الإكتواري والأداء المالي لشركة سوف للدقيق، مما يدل على ايجابية ألية الخبير الإكتواري لرفع الأداء المالي لشركة سوف للدقيق، ومنه نقبل الفرضية الجزئية الخامسة التي تنص على انه: " **توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ألية الخبير الإكتواري والأداء المالي لشركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$** ".

ومن خلال الإجابة على الفرضيات الجزئية الخمسة التي تم قبولهم بالتالي نقبل الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على انه: " **توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أليات الحوكمة المؤسسية والأداء المالي في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$** ".

المطلب الثالث: تحليل الانحدار المتعدد

قمنا بحساب اختبار الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر تطبيق أليات الحوكمة المؤسسية على لأداء المالي في شركة سوف للدقيق، تم استعمال نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ($SPSS_{25}$) لحساب نتائج الانحدار الخطي المتعدد عند مستوى دلالة5%، وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة الموضحة من خلال محاور الاستبيان.

الفرضية الرئيسية:

تنص الفرضية الرئيسية على أنه: " **يوجد أثر لتطبيق أليات الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$** ".

1- الارتباط بين المتغيرات:

الجدول رقم 02-30: يوضح العلاقة بين أليات الحوكمة المؤسسية والأداء المالي في شركة سوف للدقيق

المتغيرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة Sig	القرار الاحصائي
أليات الحوكمة المؤسسية	0.767	0.000	دال إحصائيا
الأداء المالي في شركة سوف للدقيق			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

يوضح الجدول السابق معامل الارتباط بين أليات الحوكمة المؤسسية والأداء المالي في شركة سوف للدقيق حيث بلغت قيمة r 0.767، ومستوى دلالة Sig تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05، إذا هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين أليات الحوكمة المؤسسية والأداء المالي في شركة سوف للدقيق.

2 - جودة توفيق النموذج

الجدول رقم 02-31: يبين جودة توفيق النموذج

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
	0.834	0.695	0.660

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

يوضح الجدول السابق معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد أليات الحوكمة المؤسسية والأداء المالي في شركة سوف للدقيق، حيث بلغ قيمة متوسطة له تساوي 0.834، وبقيمة معامل تحديد تساوي 0.695، وقيمة معامل التحديد المصحح تساوي 0.660، أي أن ابعاد أليات الحوكمة المؤسسية تفسر 69.5% من التباين الحاصل في الأداء المالي في شركة سوف للدقيق.

3 - اختبار المعنوية الكلية للنموذج

الجدول رقم 02-32: يوضح معنوية النموذج الكلي

المتغيرات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الإحصائية F	مستوى الدلالة
الانحدار	15.556	5	3.111	33.041	0.000
البواقي	6.831	44	0.155		
الكلي	22.386	49	/		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل أنوفا لاختبار معنوية الانحدار، حيث نلاحظ قيمة F تساوي 33.041 ومستوى دلالة Sig تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05، بالتالي نقول أن الانحدار

معنوي ومنه يوجد تأثير لأليات الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي لشركة سوف للدقيق، مما يجعلنا التنبؤ بالأداء المالي لشركة سوف للدقيق من خلال أليات الحوكمة المؤسسية.

4 – اختبار المعنوية الجزئية لمعالم النموذج

الجدول رقم 02–33: يوضح المعنوية الجزئية لمعالم النموذج

المتغيرات	المعامل B	قيمة t	مستوى الدلالة
الثابت	0.842	2.819	0.019
ألية مجلس الإدارة	0.246	2.377	0.022
ألية إدارة المخاطر	0.242	2.303	0.023
ألية المراجعة الداخلية	0.286	2.756	0.020
ألية المراجعة الخارجية	0.433	3.140	0.003
ألية الخبير الإكتواري	0.319	2.425	0.021

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

يوضح الجدول السابق المعنوية الجزئية لمعالم النموذج، حيث بلغت معاملات الانحدار غير المعيارية B للثابت وألية مجلس الإدارة وألية إدارة المخاطر وألية المراجعة الداخلية وألية المراجعة الخارجية وألية الخبير الإكتواري، على التوالي (0.842، 0.246، 0.242، 0.286، 0.433، 0.319)، أي أنه كلما زاد تطبيق ألية مجلس الإدارة بوحدة واحدة تحسن الأداء المالي بشركة سوف للدقيق بـ 0.246 وحدة، وكلما زاد تطبيق ألية إدارة المخاطر بوحدة واحدة تحسن الأداء المالي بشركة سوف للدقيق بـ 0.242 وحدة، وكلما زاد تطبيق ألية المراجعة الداخلية بوحدة واحدة تحسن الأداء المالي بشركة سوف للدقيق بـ 0.286 وحدة، وكلما زاد تطبيق ألية المراجعة الخارجية بوحدة واحدة تحسن الأداء المالي بشركة سوف للدقيق بـ 0.433 وحدة، وكلما زاد تطبيق وألية الخبير الإكتواري بوحدة واحدة تحسن الأداء المالي بشركة سوف للدقيق بـ 0.319 وحدة، وبلغت قيمة اختبار T على التوالي (2.819، 2.377، 2.303، 2.756، 3.140، 2.425)، وقيمة مستوى دلالة Sig على التوالي (0.019، 0.022، 0.023، 0.020، 0.003، 0.021).

ويمكن كتابة معادلة خط الانحدار كتالي:

الأداء المالي بشركة سوف للدقيق (المتوقع) Y= 0.842 + 0.246 X + 0.242 Z + 0.286 J + 0.433 K + . 0.319 N

حيث:

X = ألية مجلس الإدارة Z = ألية إدارة المخاطر J = ألية المراجعة الداخلية K = ألية المراجعة الخارجية

N = ألية الخبير الإكتواري

ومن خلال نتائج الانحدار نقول إن ألية المراجعة الخارجية له تأثير أكبر من تأثير ألية الخبير الإكتواري ومن تأثير ألية المراجعة الداخلية ومن تأثير ألية مجلس الإدارة ومن تأثير ألية إدارة المخاطر على التوالي، ومنه نقبل الفرضية الرئيسية القائلة بأنه: " **يوجد أثر لتطبيق أليات الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي في شركة سوف للدقيق** ".

المطلب الرابع: نتائج الدراسة

بعد تحليل مخرجات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج $SPSS_{25}$، وبعض الأساليب والأدوات الإحصائية، تم التمكن من إثبات كافة فرضيات الدراسة، وهي:

- يوجد أثر لتطبيق أليات الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$
- هنالك درجة عالية في تطبيق أليات الحوكمة المؤسسية لشركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.
- يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية مجلس الإدارة في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.
- يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية إدارة المخاطر في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.
- يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية المراجعة الداخلية في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.
- يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية المراجعة الخارجية في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.
- يوجد مستوى عالي في تطبيق ألية الخبير الإكتواري في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.
- يتوفر أداء مالي جيد في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.
- توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أليات الحوكمة المؤسسية والأداء المالي في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.
- توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ألية مجلس الإدارة والأداء المالي في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.
- توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ألية إدارة المخاطر والأداء المالي في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.
- توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ألية المراجعة الداخلية والأداء المالي في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.

- توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ألية المراجعة الخارجية والأداء المالي في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.

- توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ألية الخبير الإكتواري والأداء المالي في شركة سوف للدقيق عند مستوي معنوية $\alpha=0.05$.

خلاصة:

لقد تضمن هذا الفصل الدراسة الميدانية على مستوى شركة سوف للدقيق بالوادي، بهدف محاولة التعرف على دور أليات الحوكمة المؤسسية في تحقيق وتطوير الأداء المالي في شركة سوف للدقيق بالوادي، وذلك من خلال اداة الاستبيان موجهة لفائدة عينة مكونة من (50) من عمال الشركة سالفة الذكر، فإنه من خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة وذلك عبر مراحل وخطوات اتضح أن هناك تأثير قوي لتطبيق أليات الحوكمة المؤسسية في تحقيق وتطوير الأداء المالي في شركة سوف للدقيق، بالإضافة إلى وجود درجة عالية في تطبيق أليات الحوكمة المؤسسية لشركة سوف للدقيق، كما يتوفر أداء مالي جيد في شركة سوف للدقيق، وأنه توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أليات الحوكمة المؤسسية والأداء المالي في شركة سوف للدقيق بالوادي.

الخاتمة

الخاتمة

تقوم الحوكمة على مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسات، وبمعنى أخر فإن الحوكمة تعني النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل على مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد. ويمكن القول أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية يساهم بطريقة أو بأخرى في تحسين الأداء المالي و التسيير الأمثل لها، بحيث أنها تحدد الخطوط الواضحة للمسؤولية والمساءلة في المؤسسة، وبالإضافة إلى كونها أحد المفاتيح الأساسية لخلق بيئة أعمال تحافظ على حقوق الملكية، كما أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات يزيد من ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية التي تقدمها المؤسسة، وذلك من خلال سعيها إلى تحسين مستوى الإفصاح والشفافية، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وبناء عليها تم تقديم مجموعة من التوصيات .

نتائج الدراسة التطبيقية:

- تعتبر حوكمة الشركات القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة وبين العملاء.
- أن الأداء المالي هو تشخيص لتحليل الوضعية المالية في المؤسسة، من خلال استعمال مؤشرات التوازن المالي والنسب.
- حوكمة الشركات تساعد على جذب الاستثمارات سواء الاجنبية أو المحلية، وتؤدي إلى تحفيز الأداء، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد.
- تهدف حوكمة الشركات إلى تطوير الأداء، تحقيق العدالة والمصداقية وكذلك الافصاح والشفافية في مختلف المعلومات المالية والمحاسبية التي تصدرها الشركة.
- تطبيق مبادئ الشركة يحقق مزايا مختلفة يمكن أن تحل العديد من المشاكل المالية والمحاسبية للشركة وتحسن أدائها المالي.
- أن نجاح تطبيق الحوكمة في الجزائر لن يتم إلا بتوفير إطار قانوني ملائم ومشجع من أجل ترسيخ هذه الثقافة في المؤسسات الاقتصادية، فوضع القوانين ومراقبة تنفيذها لابد له من بيئة تدعم مصداقيتها
- وجود علاقة طردية بين آليات حوكمة الشركات والأداء المالي في مؤسسة "سوف للدقيق".
- أعطت النتائج المحصل عليها من خلال الدراسة التطبيقية صورة تفاؤلية حول مستوى تطبيق الحوكمة في المؤسسة محل الدراسة مؤسسة" سوف للدقيق ".

الاقتراحات والتوصيات:

- يجب إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات وذلك لخلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح.
- قيام مجموعة خاصة من القطاع العام و الخاص بالترويج للحوكمة، وان تتولى الجهات المسؤولة تطوير قواعد الحوكمة وذلك لتحسين بيئة الاستثمار مؤديا إلى مؤسسات أفضل وتنمية اقتصادية أعلى وأكثر استدامة
- وضع دليل موحد لحوكمة الشركات واضح مع إعطاء للموظفين دورات في آليات العمل ضمن مبادئ واليات الحوكمة.
- محاولة الاستفادة من المزايا التي تحققها حوكمة الشركات، والتوسع في تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

أفاق الدارسة:

- تأثير مؤشرات الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات
- أهمية الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية
- إن نجاح الشركة وتحقيق الأداء المالي لها الجيد يعتمد على تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة العقلاني.
- مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق التحسن في الأداء المالي

قائمة المصادر والمراجع

كتب:

- ✓ عبد العظيم بن محسن الحمدى، حوكمة الشركات، دار النشر و التوزيع الكتب الوطنية بصنعاء، 2020.
- ✓ سامح محمد رضا رياض احمد، دور حوكمة الشركات في تحسين التقارير المالية للحد من الأزمات المالية، جامعة الدول العربية للنشر و التوزيع، 2011
- ✓ محمد لفاتح محمود بشير المغربي، حوكمة الشركات، النشر و التوزيع الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، البحرين، 2020.
- ✓ صلاح حسن، البنوك و المصارف ومنظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011
- ✓ عبد العظيم بن محسن الحمدي، حوكمة الشركات، ط1، دار الكتب الوطنية للنشر و التوزيع، 2020،
- ✓ بلال خلف السكارنة، أخلاقيات الأعمال، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2008
- ✓ علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للطباعة و التوزيع، عمان، الاردن.
- ✓ محمد محمود الخطيب، الاداء المالي و اثره على عوائد اسهم الشركات المساهمة،دار المنهل للنشر و التوزيع، 2010
- ✓ لقليطي الاخضر، دراسات في المالية و المحاسبة، دار حميثرا للنشر و الترجمة.

الاطروحات و المذكرات

- ✓ فاتح بالواضح، حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر،جامعة امحمد بوقرة، بومرداس.
- ✓ اكرام بن زغيبة، لامية لشهب، واقع استخدام مؤشرات الأداء في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية،مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، 2020.
- ✓ أحمد حمان، بطاقة الأداء المتوازن و اثرها على أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات جامعة العربي تبسي، تبسة،2016.
- ✓ عادل بومجان، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر،بسكرة، 2014

✓ غضبان حسام الدين، مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

✓ بن خروف جليلة،دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009،

✓ خيرة الداوي، دور حوكمة الشركات في تحقيق كفاءة الأسواق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم، تخصص مالية الأسواق كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018

✓ عمر يوسف عبد الله الحياري، محمد مطر، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة و التمويل، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2017،

✓ هوام جمعة، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلوامت المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البوقي

المقلات و المجلات

✓ w.muflechakel.com/UN%2TO%0o/ulf2forum.ppt عباس عبد المحسن رضي، حاكمية الشركات،، تم الاطلاع عليه يو 2023/03/05، 15:07.

✓ مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة، اثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 09، 2013

✓ بوزوينة هجيرة، درواسي مسعود، اثر الاليات المحاسبية لحوكمة الشركات على الرفع من جودة المعلومات المالية وكفاءة الأسواق المالية، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد 12.

✓ أحمد قايد نور الدين، مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية، المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات، العدد06، 2019.

✓ حابي أحمد،زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، العدد02

✓ كريم قوبة، الاليات الداخلية لحوكمة الشركات ودورها في إدارة المخاطر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد04، العدد01، 2021.

✓ حكيم بن جروة، عبلة مخرمش، الحوكمة في المؤسسات المصرفية محدداتها معاييرها وتطبيقها، ورقة بحثية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

المؤتمرات و الملتقيات

✓ محمد زرقون، جميلة العمري، دور المسؤولية الاجتماعية في تفعيل حوكمة المؤسسات، ضمن مؤتمر دولي حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة اليرموك،،2102الاردن.

✓ الدكتور محمد ياسين غادر،محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي "عولمة الإدارة في عصر المعرفة"، 15-17 ديسمبر، جامعة الجنان، طرابلس، لندن، 2012.

✓ عبد المليك مزهودة، المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهوما وقياسا، المؤتمر العلمي الدولي حول :الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات "، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،9/8 مارس، 2005.

✓ هوام جمعة، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلوامت المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البوقي

الملاحـق

الملحق رقم01: استمارة الاستبيان.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية

استبيان حول

دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

تحية عطر وبعد

في إطار التحضير لشهادة الماستر تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، لموضوع دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي لشركة سوف للدقيق، نقوم حاليا بإجراء دراسة ميدانية بمؤسستكم، حيث تم تصميم هذا الاستبيان بهدف التعرف على اتجاهاتكم حول موضوع بحثنا. نأمل تعاونكم المفيد من خلال الإجابة على مجموعة الأسئلة المرفقة بصراحة وموضوعية، مع العلم أن كافة البيانات التي سيتم الإدلاء بها سوف تحاط بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

إعداد الطالبة: تحت إشراف

صوفيا اسماعيلية تجاني محمد العيد

سلمى بن نونة

السنة الجامعية 2023/2022

1

المحور الأول: بيانات شخصية

يرجى الإجابة بوضع إشارة (x) في المربع المناسب:

1- الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر

أقل من 30 سنة ☐ 30-39 سنة ☐ 40-49 سنة ☐ 50 سنة فأكثر ☐

3- المستوي التعليمي

ثانوي ☐ بكالوريا ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

4- عدد سنوات الخبرة

1- 5 سنوات ☐ 6- 10سنوات ☐ 11- 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

5- المركز الوظيفي

مدير عام ☐ **نائب مدير** ☐ **رئيس فرع** ☐ **رئيس مصلحة** ☐ **موظف** ☐

أخرى ☐ **يرجى ذكرها**.....

2

المحور الثاني: مدى التزام شركة سوف للدقيق بتطبيق آليات الحوكمة

الرجاء وضع إشارة (X) في الخانة التي توافق رأيكم:

الآلية الأولى: مجلس الإدارة						
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	يضع مجلس الإدارة السياسات والإجراءات التي تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية لأصحاب المصالح.					
2	يقوم مجلس الإدارة بتنفيذ القوانين لتقليل المخاطر والإفصاح عن التقارير والقوائم المالية في الوقت المناسب.					
3	يعتبر مجلس الإدارة مسئول مسؤولية جنائية عن أي تحريف أو تزوير في المعلومات الخاصة بالشركة.					
4	مجلس الإدارة يهتم بتوفير بيئة رقابية فعالة وإعداد نظام للرقابة الداخلية لهم.					
5	يقوم مجلس الإدارة باستعراض وتوجيه إستراتيجية المؤسسة وخطط العمل الرئيسية وسياسة المخاطر ووضع أهداف الأداء.					
6	ينبغي على مجلس الإدارة اتخاذ القرارات السليمة والتحقق من تطبيق الخطط والتعليمات الصادرة لتحقيق أفضل مصلحة للشركة ومعرفة الانحرافات.					

3

الآلية الثانية: إدارة المخاطر						
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
1	توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانيات حدوث الخسائر.					
2	تهدف لجنة المخاطر إلى توفير مستوى رقابي كافي للمخاطر والضوابط المتعلقة بجميع أعمال الشركة.					
3	ينبغي تنويع أساليب إدارة المخاطر ومراجعتها بشكل دوري.					

الآلية الثالثة: المراجعة الداخلية						
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
1	تعمل المراجعة الداخلية على فحص وتقييم كفاءة وفعالية أنظمة الشركة.					
2	مراجعة جميع المجالات المتعلقة بالجانب التقني في فترات محددة.					
3	الرقابة الداخلية تعمل على تقييم الأداء من الجانب المحاسبي والمالي.					
4	يتم ضمان مستوى كافي من الإفصاح والشفافية من خلال مراجعة التقارير المالية وقياس أثرها.					

4

الآلية الرابعة: المراجعة الخارجية						
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	ينبغي أن يكون المراجع الخارجي مستقل تماما عن الشركة.					
2	توجد قوانين وإجراءات تضبط المراجعة الخارجية.					
3	كشف التلاعبات والأخطاء والغش من أهم أهداف المراجع الخارجي.					
4	ينبغي على المراجع الخارجي تأكيد المعلومات والتقارير المالية المنشورة من أجل زيادة الإفصاح والشفافية.					

الآلية الخامسة: الخبير الإكتواري						
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
1	ينبغي على الخبير الإكتواري أن يكون مستقل عن مختلف الأطراف ذات المصلحة.					
2	يعتمد على الخبير الإكتواري لقياس المخاطر المستقبلية للشركة وإيجاد الحلول.					
3	الخبير الإكتواري له المسئولية عن تقديم البيانات الإكتوارية الصحيحة لإدارة الشركة.					
4	يسعى الخبير الإكتواري إلى تسعير المنتجات التأمينية للشركة.					
5	ينبغي على الخبير الحفاظ على المركز المالى للشركة.					

5

المحور الثالث: مستوى الأداء المالي لدى شركة سوف للدقيق

المحور الثالث: الأداء المالي						
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	تتميز الشركة بالخدمة الجيدة للعملاء وسرعة تسوية التعويضات.					
2	يتم تقييم أداء الموظفين بشكل دوري.					
3	تطور مؤشرات أداء الشركة يعزز الثقة بها ويضمن حقوق أصحاب المصالح.					
4	هامش ربح الشركة مرتفع.					
5	تتمتع الشركة بكفاءة توليد الأرباح من المبيعات والأموال المستثمرة.					
6	تسعي الشركة لاستغلال مواردها المتاحة لبلوغ أهدافها بأقل تكاليف.					
7	يوجد توافق بين منتجات الشركة ورغبات طالبيها.					
8	يتميز مؤشر العائد على حقوق الملكية بالتطور.					
9	تواجه الشركة مجموعة من المخاطر.					
10	للحوافز المالية الأثر في تحسين الأداء المالي.					
11	تتميز الشركة بانخفاض مخاطر السيولة خلال الفترة الأخيرة.					

6

12	معدل أجور الموظفين مناسب.					
13	للمؤسسة هامش أمان يحقق توازنها المالي.					
14	خزينة المؤسسة موجبة.					
15	للمؤسسة قدرة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة.					
16	لمسيري المؤسسة القدرة على استخدام مواردها المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد.					

7

الملحق رقم 02: مخرجات برنامج spss.

Corrélations

		الكلية_الدرجة	الحوكمة أليات المؤسسية	الأداء المالي
الكلية_الدرجة	Corrélation de Pearson	1	،872**	،927**
	Sig. (bilatérale)		،000	،000
	N	30	30	30
المؤسسية الحوكمة أليات	Corrélation de Pearson	،872**	1	،625**
	Sig. (bilatérale)	،000		،000
	N	30	30	30
الأداء المالي	Corrélation de Pearson	،927**	،625**	1
	Sig. (bilatérale)	،000	،000	
	N	30	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
،941	67

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
،964	52

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
،969	119

س1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض	5	10،0	10،0	10،0
	محايد	5	10،0	10،0	20،0
	موافق	26	52،0	52،0	72،0
	موافق بشدة	14	28،0	28،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

س2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	1	2،0	2،0	2،0
	معارض	5	10،0	10،0	12،0
	محايد	10	20،0	20،0	32،0
	موافق	17	34،0	34،0	66،0
	موافق بشدة	17	34،0	34،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

س3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	1	2،0	2،0	2،0
	معارض	7	14،0	14،0	16،0
	محايد	6	12،0	12،0	28،0
	موافق	22	44،0	44،0	72،0
	موافق بشدة	14	28،0	28،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

س4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	2	4،0	4،0	4،0
	معارض	5	10،0	10،0	14،0
	محايد	8	16،0	16،0	30،0
	موافق	20	40،0	40،0	70،0
	موافق بشدة	15	30،0	30،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

س5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض	12	24،0	24،0	24،0
	محايد	12	24،0	24،0	48،0
	موافق	15	30،0	30،0	78،0
	موافق بشدة	11	22،0	22،0	100،0

	Total	50	100،0	100،0	

س6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض	8	16،0	16،0	16،0
	محايد	9	18،0	18،0	34،0
	موافق	22	44،0	44،0	78،0
	موافق بشدة	11	22،0	22،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ع1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض	7	14،0	14،0	14،0
	محايد	15	30،0	30،0	44،0
	موافق	21	42،0	42،0	86،0
	موافق بشدة	7	14،0	14،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ع2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض	2	4،0	4،0	4،0
	محايد	2	4،0	4،0	8،0
	موافق	30	60،0	60،0	68،0
	موافق بشدة	16	32،0	32،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ع3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	6،0	6،0	6،0
	موافق	28	56،0	56،0	62،0
	موافق بشدة	19	38،0	38،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ش1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض	1	2،0	2،0	2،0
	محايد	7	14،0	14،0	16،0
	موافق	28	56،0	56،0	72،0
	موافق بشدة	14	28،0	28،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ش2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	2	4،0	4،0	4،0
	معارض	7	14،0	14،0	18،0
	محايد	13	26،0	26،0	44،0
	موافق	20	40،0	40،0	84،0
	موافق بشدة	8	16،0	16،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ش3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	2	4،0	4،0	4،0
	معارض	7	14،0	14،0	18،0
	محايد	13	26،0	26،0	44،0
	موافق	17	34،0	34،0	78،0
	موافق بشدة	11	22،0	22،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ش4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	2	4،0	4،0	4،0
	معارض	6	12،0	12،0	16،0
	محايد	9	18،0	18،0	34،0
	موافق	24	48،0	48،0	82،0
	موافق بشدة	9	18،0	18،0	100،0

	Total	50	100،0	100،0	

غ1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	2	4،0	4،0	4،0
	معارض	13	26،0	26،0	30،0
	محايد	13	26،0	26،0	56،0
	موافق	15	30،0	30،0	86،0
	موافق بشدة	7	14،0	14،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

غ2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض	7	14،0	14،0	14،0
	محايد	14	28،0	28،0	42،0
	موافق	20	40،0	40،0	82،0
	موافق بشدة	9	18،0	18،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

غ3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض	6	12،0	12،0	12،0
	محايد	10	20،0	20،0	32،0
	موافق	23	46،0	46،0	78،0
	موافق بشدة	11	22،0	22،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

غ4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	1	2،0	2،0	2،0
	معارض	8	16،0	16،0	18،0
	محايد	21	42،0	42،0	60،0
	موافق	11	22،0	22،0	82،0
	موافق بشدة	9	18،0	18،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

م1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	1	2،0	2،0	2،0
	معارض	11	22،0	22،0	24،0
	محايد	10	20،0	20،0	44،0
	موافق	17	34،0	34،0	78،0
	موافق بشدة	11	22،0	22،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

م2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض	13	26،0	26،0	26،0
	محايد	17	34،0	34،0	60،0
	موافق	13	26،0	26،0	86،0
	موافق بشدة	7	14،0	14،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

م3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	4	8،0	8،0	8،0
	معارض	12	24،0	24،0	32،0
	محايد	20	40،0	40،0	72،0
	موافق	7	14،0	14،0	86،0
	موافق بشدة	7	14،0	14،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

م4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	1	2،0	2،0	2،0
	معارض	8	16،0	16،0	18،0
	محايد	8	16،0	16،0	34،0
	موافق	17	34،0	34،0	68،0
	موافق بشدة	16	32،0	32،0	100،0

	Total	50	100،0	100،0	

م5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	1	2،0	2،0	2،0
	معارض	10	20،0	20،0	22،0
	محايد	12	24،0	24،0	46،0
	موافق	14	28،0	28،0	74،0
	موافق بشدة	13	26،0	26،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ك1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض	4	8،0	8،0	8،0
	محايد	12	24،0	24،0	32،0
	موافق	18	36،0	36،0	68،0
	موافق بشدة	16	32،0	32،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ك2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض	4	8،0	8،0	8،0
	محايد	6	12،0	12،0	20،0
	موافق	27	54،0	54،0	74،0
	موافق بشدة	13	26،0	26،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ك3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	2	4،0	4،0	4،0
	معارض	7	14،0	14،0	18،0
	محايد	9	18،0	18،0	36،0
	موافق	20	40،0	40،0	76،0
	موافق بشدة	12	24،0	24،0	100،0

	Total	50	100،0	100،0	

ك4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض	4	8،0	8،0	8،0
	محايد	9	18،0	18،0	26،0
	موافق	22	44،0	44،0	70،0
	موافق بشدة	15	30،0	30،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ك5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	1	2،0	2،0	2،0
	معارض	4	8،0	8،0	10،0
	محايد	10	20،0	20،0	30،0
	موافق	24	48،0	48،0	78،0
	موافق بشدة	11	22،0	22،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ك6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	1	2،0	2،0	2،0
	معارض	6	12،0	12،0	14،0
	محايد	5	10،0	10،0	24،0
	موافق	26	52،0	52،0	76،0
	موافق بشدة	12	24،0	24،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ك7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	2	4،0	4،0	4،0
	معارض	4	8،0	8،0	12،0
	محايد	7	14،0	14،0	26،0
	موافق	21	42،0	42،0	68،0
	موافق بشدة	16	32،0	32،0	100،0

	Total	50	100،0	100،0	

ك8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	1	2،0	2،0	2،0
	معارض	5	10،0	10،0	12،0
	محايد	11	22،0	22،0	34،0
	موافق	20	40،0	40،0	74،0
	موافق بشدة	13	26،0	26،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ك9

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض	8	16،0	16،0	16،0
	محايد	10	20،0	20،0	36،0
	موافق	21	42،0	42،0	78،0
	موافق بشدة	11	22،0	22،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ك10

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض	9	18،0	18،0	18،0
	محايد	8	16،0	16،0	34،0
	موافق	23	46،0	46،0	80،0
	موافق بشدة	10	20،0	20،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ك11

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	1	2،0	2،0	2،0
	معارض	10	20،0	20،0	22،0
	محايد	4	8،0	8،0	30،0
	موافق	17	34،0	34،0	64،0
	موافق بشدة	18	36،0	36،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ك12

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	1	2،0	2،0	2،0
	معارض	7	14،0	14،0	16،0
	محايد	2	4،0	4،0	20،0
	موافق	29	58،0	58،0	78،0
	موافق بشدة	11	22،0	22،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ك13

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	1	2،0	2،0	2،0
	معارض	8	16،0	16،0	18،0
	محايد	10	20،0	20،0	38،0
	موافق	21	42،0	42،0	80،0
	موافق بشدة	10	20،0	20،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ك14

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	2	4،0	4،0	4،0
	معارض	13	26،0	26،0	30،0
	محايد	13	26،0	26،0	56،0
	موافق	7	14،0	14،0	70،0
	موافق بشدة	15	30،0	30،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

ك15

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض بشدة	3	6،0	6،0	6،0
	معارض	6	12،0	12،0	18،0
	محايد	11	22،0	22،0	40،0
	موافق	15	30،0	30،0	70،0
	موافق بشدة	15	30،0	30،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

16ك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معارض	6	12،0	12،0	12،0
	محايد	12	24،0	24،0	36،0
	موافق	20	40،0	40،0	76،0
	موافق بشدة	12	24،0	24،0	100،0
	Total	50	100،0	100،0	

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
س1	50	3،98	،892	،126
س2	50	3،88	1،062	،150
س3	50	3،82	1،063	،150
س4	50	3،82	1،101	،156
س5	50	3،50	1،093	،155
س6	50	3،72	،991	،140
بعد1	50	3،7867	،76639	،10838

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
س1	7،769	49	،000	،980	،73	1،23
س2	5،858	49	،000	،880	،58	1،18
س3	5،454	49	،000	،820	،52	1،12
س4	5،267	49	،000	،820	،51	1،13
س5	3،236	49	،002	،500	،19	،81
س6	5،140	49	،000	،720	،44	1،00
بعد1	7،258	49	،000	،78667	،5689	1،0045

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
ع1	50	3،56	،907	،128
ع2	50	4،20	،700	،099
ع3	50	4،32	،587	،083
بعد2	50	4،0267	،56279	،07959

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 % Inférieur	Supérieur
ع1	4،365	49	،000	،560	،30	،82
ع2	12،124	49	،000	1،200	1،00	1،40
ع3	15،903	49	،000	1،320	1،15	1،49
بعد2	12،899	49	،000	1،02667	،8667	1،1866

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
ش1	50	4،10	،707	،100
ش2	50	3،50	1،055	،149
ش3	50	3،56	1،110	،157
ش4	50	3،64	1،045	،148
بعد3	50	3،7000	،72139	،10202

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 % Inférieur	Supérieur
ش1	11،000	49	،000	1،100	،90	1،30
ش2	3،352	49	،002	،500	،20	،80
ش3	3،569	49	،001	،560	،24	،88
ش4	4،330	49	،000	،640	،34	،94
بعد3	6،861	49	،000	،70000	،4950	،9050

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
غ1	50	3،24	1،117	،158
غ2	50	3،62	،945	،134
غ3	50	3،78	،932	،132
غ4	50	3،38	1،028	،145
بعد4	50	3،5050	،73278	،10363

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
غ1	1،520	49	،135	،240	-،08	،56
غ2	4،638	49	،000	،620	،35	،89
غ3	5،917	49	،000	،780	،52	1،04
غ4	2،614	49	،012	،380	،09	،67
بعد4	4،873	49	،000	،50500	،2967	،7133

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
م1	50	3،52	1،129	،160
م2	50	3،28	1،011	،143
م3	50	3،02	1،134	،160
م4	50	3،78	1،130	،160
م5	50	3،56	1،146	،162
بعد5	50	3،4320	،76704	،10848
المحور2	50	3،7700	،67592	،09559

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
م1	3،256	49	،002	،520	،20	،84
م2	1،958	49	،056	،280	-،01	،57
م3	،125	49	،901	،020	-،30	،34
م4	4،880	49	،000	،780	،46	1،10
م5	3،456	49	،001	،560	،23	،89
بعد5	3،982	49	،000	،43200	،2140	،6500
المحور2	8،055	49	،000	،77000	،5779	،9621

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
ك1	50	3،92	،944	،134

ك2	50	3،98	،845	،119
ك3	50	3،66	1،118	،158
ك4	50	3،96	،903	،128
ك5	50	3،80	،948	،134
ك6	50	3،84	،997	،141
ك7	50	3،90	1،074	،152
ك8	50	3،78	1،016	،144
ك9	50	3،70	،995	،141
ك10	50	3،68	،999	،141
ك11	50	3،82	1،190	،168
ك12	50	3،84	،997	،141
ك13	50	3،62	1،048	،148
ك14	50	3،40	1،278	،181
ك15	50	3،66	1،206	،170
ك16	50	3،76	،960	،136
المحور2	50	3،7700	،67592	،09559

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
ك1	6،890	49	،000	،920	،65	1،19
ك2	8،202	49	،000	،980	،74	1،22
ك3	4،175	49	،000	،660	،34	،98
ك4	7،521	49	،000	،960	،70	1،22
ك5	5،970	49	،000	،800	،53	1،07
ك6	5،957	49	،000	،840	،56	1،12
ك7	5،927	49	،000	،900	،59	1،21
ك8	5،429	49	،000	،780	،49	1،07
ك9	4،975	49	،000	،700	،42	،98
ك10	4،814	49	،000	،680	،40	،96
ك11	4،873	49	،000	،820	،48	1،16
ك12	5،957	49	،000	،840	،56	1،12
ك13	4،185	49	،000	،620	،32	،92
ك14	2،214	49	،032	،400	،04	،76
ك15	3،871	49	،000	،660	،32	1،00
ك16	5،600	49	،000	،760	،49	1،03
المحور2	8،055	49	،000	،77000	،5779	،9621

Corrélations

		المحور2	بعد1	بعد2	بعد3	بعد4	بعد5
المحور2	Corrélation de Pearson	1	،517**	،325*	،640**	،796**	،768**
	Sig. (bilatérale)		،000	،021	،000	،000	،000
	N	50	50	50	50	50	50
بعد1	Corrélation de Pearson	،517**	1	،679**	،531**	،556**	،651**
	Sig. (bilatérale)	،000		،000	،000	،000	،000
	N	50	50	50	50	50	50
بعد2	Corrélation de Pearson	،325*	،679**	1	،313*	،280*	،455**
	Sig. (bilatérale)	،021	،000		،027	،049	،001
	N	50	50	50	50	50	50
بعد3	Corrélation de Pearson	،640**	،531**	،313*	1	،705**	،645**
	Sig. (bilatérale)	،000	،000	،027		،000	،000
	N	50	50	50	50	50	50
بعد4	Corrélation de Pearson	،796**	،556**	،280*	،705**	1	،777**
	Sig. (bilatérale)	،000	،000	،049	،000		،000
	N	50	50	50	50	50	50
بعد5	Corrélation de Pearson	،768**	،651**	،455**	،645**	،777**	1
	Sig. (bilatérale)	،000	،000	،001	،000	،000	
	N	50	50	50	50	50	50

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		المحور1	المحور2
المحور1	Corrélation de Pearson	1	،767**
	Sig. (bilatérale)		،000
	N	50	50
المحور2	Corrélation de Pearson	،767**	1
	Sig. (bilatérale)	،000	
	N	50	50

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	بعد5، بعد2، بعد3، بعد1، بعد4[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور2

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	،834[a]	،695	،660	،39400

a. Prédicteurs : (Constante)، بعد4، بعد1، بعد3، بعد2، بعد5

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	15،556	5	3،111	33،041	،000[b]
	de Student	6،831	44	،155		
	Total	22،386	49			

a. Variable dépendante : المحور2

b. Prédicteurs : (Constante)، بعد4، بعد1، بعد3، بعد2، بعد5

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	،842	،463		2،819	،019
	بعد1	2،46	،121	2،52	2،377	022،
	بعد2	2،42	،140	2،35	2،303	023،
	بعد3	2،86	،114	2،92	2،756	020،
	بعد4	،433	،138	،469	3،140	،003
	بعد5	،319	،131	،361	2،425	،021

a. Variable dépendante : المحور2